

البريد الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمل : الاربعاء ١٩ ربيع الاول سنة ١٤١٦ هـ الموافق ١٦ آب سنة ١٩٩٥ م العدد ٤٠٦٢

الصفحة

الفرس

- ٢٤٠٣ قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو  
٢٤٠٥ اتفاقية تعاون في المجال الزراعي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية  
٢٤٠٩ مفسر اجتماعات اللجنة العليا الأردنية - اليمنية والاتفاقيات والبرامج التنفيذية المنبثقة منها  
٢٤١١ تعديل رسوم الصنفين الاول والثاني من الجدول الملحق بقانون الحرف والصناعات  
٢٤٦٢ اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومصنع النجمة للمضادات الحيوية  
٢٤٦٤ اصحیح خطی

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأشهر

## نظام المحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ١١ - لسنة ١٩٩٥  
قانون المقاطعة الاقتصادية  
وحظر التعامل مع العدو

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ )  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر لمجلس الوزراء ان يقرر اعتبار اي دولة او هيئة او  
شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق احكام هذا القانون .

ب - لمجلس الوزراء ان يحدد بموجب تعليمات يصدرها الامور المحظور التعامل بها مع  
الجهات المعادية للمملكة والمواد التي يشملها الحظر، والقيود والشروط المفروضة على ذلك  
التعامل ، والاستثناءات من الحظر .

المادة ٣ - لمجلس الوزراء ان يقرر اعلان المقاطعة الكلية او الجزئية لاي دولة او جهة او شخص ويحدد  
مدى هذه المقاطعة والامور والمواد التي تشملها والشروط والقيود المتعلقة بها ، والاستثناءات  
منها بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٤ - تنشر القرارات والتعليمات التي تصدر بمقتضى احكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون في  
الجريدة الرسمية ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء فيها .

المادة ٥ - لرئيس الوزراء ان يعين حارسا على الاموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المملكة المائدة للجهة  
المعادية وتحدد مهام الحارس وصلاحياته والاحكام والاجراءات الخاصة بتلك الاموال وحفظها  
والنصرف بها والنفقات والتمويلات التي تستحق تلك الاموال او تترتب عليها بموجب نظام  
يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٦ - ١ - بالاضافة لما ورد في قانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣م  
وقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ لا يجوز  
السماح لاي شخص اجنبي طبيعي او معنوي لا يحمل جنسية احدى الدول العربية ان يشتري او  
يستأجر او يملك بشكل مباشر او غير مباشر اية اموال غير منقولة في المملكة الا بتوفر  
الشروط التالية :-

١ - ان لا تحظر تشريعات او ممارسات الدولة او الدول التي يحمل طالب السب التملك او  
الاستئجار جنسيتها تملك الاردنيين او استئجارهم للاموال غير المنقولة فيها وان لا  
تكون هناك موافق عملية تحول دون تمتع الاردنيين بهذه الحقوق .

٢ - ان يستثمر العقار بشكل عملي خلال مدة خمس سنوات من تاريخ التملك او الاستئجار .  
٣ - ان لا يؤدي ذلك التملك او الاستئجار او أي نشاط مرتبط بهما إلى التأثير على  
الامن الوطني .

٤ - ان يحصل على موافقة مجلس الوزراء بتسليم من وزير المالية - الاراضي .

ب - يحظر تملك الاشخاص المعنويين الاجانب الاموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي  
سواء كانوا مسجلين في المملكة او غير مسجلين وبغض النظر عن غايات  
الشخص المعنوي .

ج - اذا تعد الشخص المشار اليه في الفقرة - ا - اي شرط من الشروط الواردة فيها يباع  
العقار او تلغى الاجارة وينسحب التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

د - تنشر التعليمات والقرارات الصادرة من مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة  
الرسمية .

المادة ٧ - لايجوز لاي اردني نقل ملكية اي عمار او انشاء اي حق تصرف او اقتناع او ارتفاق عليه  
بمقدور رسمية او مرفعية او بوكالة وفلك فيما يتعلق بالمقاربات المشار اليها في الفقرة - ٢ - من  
المادة - ٣ - من معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية ، الا لاردني اخر واذا كان المشتري غير  
اردني يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

المادة ٨ - كل من يخالف احكام هذا القانون يمانع بالاضفال الشفعة المؤقتة او بغرامة لا تقل عن الف  
دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار او بكلا العقوبتين ومصادرة المواد المبيعة في  
الجريمة .

المادة ٩ - تلغى القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها :-

١ - قانون منع بيع العقار للعدو رقم - ٢٠ - لسنة ١٩٧٣م .

ب - القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم - ١٠ - لسنة ١٩٥٨ .

ج - قانون منع الاتجار مع اسرائيل رقم - ٦٦ - لسنة ١٩٥٣ .

هكذا من الأشهر

المادة ١٠- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١-٨-١٩٩٥م

### الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الاملا الدكتور خالد الحركي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ زيد بن شاكور
وزير الخارجية عبد الكريم الكباريتي	وزير المالية باسل جرداته	وزير السياحة الدكتور عوض خليفات
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير دولة جمال الخريشا	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور	وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف الهندي	وزير الداخلية سلامة حماد
وزير المعدل هشام النسل	وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف
وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور عبد المجيد الصزام	وزير المعمل الدكتور نادر ابو الشعر	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة نادر الظهيريات
وزير التممية الادارية الدكتور محي الدين توي	وزير دولة طه الهاميه	وزير الثقافة المهندس سمير الهباشنة
وزير التممية الاجتماعية سلوى المصري	وزير السياسة والاعمار عبدالله الفطيط	وزير الطاقة والثروة المعدنية سميح دروزه

هكذا من المأهول

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية التعاون في المجال الزراعي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية الموقعة في عمان في الثامن والعشرين من شهر حزيران لسنة ١٩٩٥ بشكلها التالي:-

### اتفاقية تعاون في المجال الزراعي

بين

المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية

تعميقاً لأواصر الأخوة التي تربط الشعبين في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية ، والتي أرسى دعائمها جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم وأخيه فخامة الرئيس الفريق علي عبدالله صالح ، وتنفيذاً لأحكام المادتين الرابعة والخامسة من محضر اجتماعات اللجنة العليا الأردنية/ اليمنية المشتركة في دورتها الرابعة والتي انعقدت في صنعاء للفترة ١٧-١٨/٦/١٩٩٥ ، وبدعوة كريمة من معالي وزير الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية ، فقد قام معالي وزير الزراعة والموارد المائية في الجمهورية اليمنية بزيارة للمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ٢٣-٢٨/٦/١٩٩٥ ، وذلك للاطلاع على التجربة الزراعية الأردنية وبحث آفاق ومجالات التعاون الزراعي بين البلدين الشقيقين ، وقد اتفق الجانبان على ما يلي :-

أولاً- في مجال الري :-

نظراً لمحدودية الموارد المائية في كلا البلدين وأهمية ترشيد استعمالات مياه الري وتعظيم الاستفادة منها فقد اتفق الجانبان على ما يلي :-

أ- الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال الري بالتنقيط وتشجيع القطاع الخاص في كلا البلدين على التعاون المشترك في تصنيع وتسويق أنظمة الري الحديثة .

ب- القيام بمشاريع زراعية انتاجية مشتركة من قبل القطاع الخاص في كلا البلدين بما في ذلك قيام شركات متخصصة أردنية أو مشتركة لخدمة هذه الغاية

ج- تبادل الخبرات والزيارات للمختصين وذوي العلاقة .



## ثانيا- في مجال تطوير المناطق الجبلية :-

اعتمادا على الخبرات المتراكمة لكلا البلدين في مجالات حفظ التربة وتقنيات الحصاد المائي والأنشطة الزراعية المرافقة في المناطق الجبلية فقد اتفق الجانبان على ما يلي:-

- أ- تبادل الزيارات بين المختصين من البلدين للاطلاع على التجارب في البلد الآخر.
- ب- في مجال البرنامج اليمني المتعلق بزراعة الأصناف المناسبة من الزيتون والأشجار المثمرة الأخرى لبعض المناطق في الجمهورية اليمنية يتم ما يلي :-
- ١- تقديم الخبرات الأردنية للجمهورية اليمنية وعقد دورات تدريبية للفنيين اليمنيين في الأردن.
- ٢- تقدم وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية الى وزارة الزراعة في الجمهورية اليمنية خمسة عشر الف شتلة زيتون سنويا لمدة ثلاث سنوات وكذلك خمسة الاف شتلة من التفاحيات واللوزيات من أصناف يتفق عليها الطرفان.

## ثالثا - في مجال الحراج والمراعي :-

اتفق الطرفان على تبادل الزيارات بين الفنيين والمختصين في مجالات التحريج والمراعي وحماية الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر وإنتاج الشتول الحرجية والرعيه وقد أبدى الجانب اليمني استعداده لتقديم الشتول والبذور الحرجية للجانب الأردني حسب الطلب.

## رابعا- في مجال البحوث الزراعية والإرشاد :-

تبادل الخبرات والمعلومات والنشرات الإرشادية بين الطرفين وبشكل خاص في مجال الري واستعمالات الطاقة الشمسية في الزراعة والاطلاع على تجارب البلدين في مجال الإرشاد الزراعي وآليات تنظيم العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي .

## خامسا :في مجال وقاية المزرعات :-

أبدى الجانب اليمني رغبته في الاستفادة من الخبرات الأردنية في مجال وقاية المزرعات وذلك في ضوء ما يتعرض له الانتاج الزراعي في الجمهورية اليمنية من اصابات بالمن الأسود ، وقد أبدى الجانب الأردني استعداده لارسال فريق فني حسب برنامج يتم الاتفاق عليه بين الجانبين ، كما وافق الجانبان على تنسيق الجهود في مجال مكافحة الحيوية للأمراض والأفات الزراعية وسيقوم الجانب الأردني بتقديم معونه طارئة من المبيدات الحشرية لمكافحة وباء المن الأسود .

## سادسا: في مجال الثروة الحيوانية والسمكية :-

عبر الجانب الأردني عن رغبته الاستفادة من الخبرات اليمنية في مجال الثروة السمكية وكذلك تسهيل حركة الصادرات السمكية بين البلدين وقد أبدى الجانب اليمني استعداده لتلبية هذه الرغبة والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه الصادرات السمكية الى الأردن ، وجدد الجانب الأردني رغبته في إنشاء شركة مشتركة للصيد والصناعات السمكية من قبل القطاع الخاص في كلا البلدين ، كما وعبر الجانب اليمني عن رغبته في تأمين بعضا من احتياجاته من اللقاحات البيطرية من خلال التعاقد على شرائها مع المركز الأردني للقاحات البيطرية .

## سابعا: في مجال التسويق والاقتصاد والتخطيط الزراعي :-

نظرا للاهتمام الذي يوليه كلا الجانبين لتشجيع الصادرات الزراعية والتسويق في مجالات التخطيط والاقتصاد الزراعي في ضوء المتغيرات والمستجدات التي تشهدها المنطقة فقد اتفق الجانبان على ما يلي :-

- أ- تشجيع إنشاء شركات مشتركة من قبل القطاع الخاص في كلا البلدين لتصدير السلع الزراعية بين البلدين وللخارج .
- ب- منح الأفضلية في الاستيراد للسلع الزراعية المنتجة في البلد الآخر وذلك من خلال روزنامة زراعية يتم الاتفاق عليها سنويا .

كلد من الأشجار

ج- تبادل الخبرات والمعلومات والنشرات العلمية والاقتصادية في مجالات التسويق والتخطيط والسياسة والاحصاء الزراعي .

ثامناً: في مجال تطوير القوى البشرية :-

- أ- استعد الجانب الاردني تقديم خدمات التدريب اللازمة في المجال الزراعي للفنيين اليمنيين وبشكل خاص من خلال المشاريع الممولة من قبل منظمات التعاون الثنائي والدولي في اليمن .
- ب- الاستفادة من الخبرات الاردنية الزراعية في المشاريع الممولة من قبل الحكومة اليمنية والمنظمات ووكالات المساعدات الثنائية والدولية واعطاء الأولوية لها عند الاختيار .

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في الثامن والعشرين من شهر حزيران لسنة ١٩٩٥ ميلادية الموافق الثلاثين من شهر محرم من سنة ١٤١٦ هجرية .

السيد احمد سالم الجبلي

المهندس / منصور بن طريف

وزير الزراعة/ للمملكة الاردنية الهاشمية      وزير الزراعة والموارد المائية/ للجمهورية اليمنية

محضر إجتماعات اللجنة العليا الأردنية- اليمنية  
والاتفاقيات والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها.

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٢٥ تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٠ المتضمن الموافقة على محضر إجتماعات اللجنة العليا الأردنية - اليمنية والاتفاقيات والبرامج التنفيذية التالية التي تم التوقيع عليها خلال الفترة من ١٧ - ١٨/٦/١٩٩٥ في صنعاء.

محضر اجتماعات اللجنة العليا  
الأردنية / اليمنية المشتركة  
في دورتها الرابعة  
صنعاء للفترة ١٧ - ١٨/٦/١٩٩٥ م

استناداً الى المادة الرابعة من اتفاقية انشاء اللجنة العليا الاردنية اليمنية المشتركة الموقعه في عمان بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٢ م .

عقدت اللجنة العليا الاردنية اليمنية المشتركة دورتها الرابعة في صنعاء خلال الفترة من ١٧ - ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ .

وفي جو من العلاقات الاخوية الوثيقة والتفاهم المتبادل بين البلدين الشقيقتين والتي ارسى قواعدها جلالة الملك /الحسين بن طلال المعظم واخيه فخامة الرئيس الفريق /علي عبدالله صالح ، ترأس الجانب الاردني سيادة الشريك زيد بن شاكر رئيس الوزراء في المملكة الاردنية الهاشمية ، فيما ترأس الجانب اليمني دولة /عبدالعزیز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء ( مرفق قائمه باسماء اعضاء الوفدين )

وخلال انعقاد الدورة استقبل فخامة الرئيس /علي عبدالله صالح سيادة الشريك زيد بن شاكر والوفد المرافق حيث عبر فخامته عن اهمية تطوير العلاقة بين الاردن واليمن كنموذج متميز للعلاقات العربية ، والرغبة الاكيدة لتتجسد هذه العلاقات وتطويرها بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقتين ويعزز مسيرة التعاون العربي المشترك .

وقد تمت الاجتماعات في جو اخوي متميز حيث استهل دولة السيد /عبدالعزیز عبدالغني هذه الاجتماعات بكلمة ترحيبية اشاد فيها بالعلاقات الاخوية التي تربط الشعبين الشقيقتين واشاد بموقف الاردن ملكاً وحكومه وشعباً على جهوده في دعم الوحدة اليمنية خلال الازمة التي مرت بها والدور الشخصي المتميز لجلالة الملك / الحسين المعظم وسيادة الشريك / زيد بن شاكر في مساعيها لرأب الصدع على الساحة اليمنية .

كما استعرض دولته الاوضاع السائدة على الساحة العربية واكد ضرورة بذل أقصى الطاقات لتسوية الخلافات واستعادة التضامن بين الدول العربية ، مشيراً الى حاجته اليمن من انجازات على معيد علاقاتها الخشاشية مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقتين والى الحاجات الايجابية المهمة التي نتجت عن زيارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح للمملكة العربية السعودية الشقيقة ولقائه باخيه جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز والتي تعد ايذاناً بمرحلة جديدة للعلاقات العربية ستعود بالخير على أبناء الامة العربية الواحدة .

واشاد دولته بجهود الاردن لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وشن الجهود التي يبذلها الاردن في معركة التنمية والبناء والاملاح الشامل وبانتهاج الديمقراطية كنهج لا رجوع عنه .



وقد رد سيادة الشريد / زيد بن شاعر بكلمه عبر خلالها عن بالغ تقديره للخطوة والتكريم التي قوبل بها الوفد الاردني المرافق وعبر عن اعتزازه بمنجزات الشعب اليمني وعن امله في ان يحقق اليمن الموجد تطلعاته نحو مستقبل افضل .

كما اعرب عن ارتياحه لمستوى العلاقات بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات وشكته في تحقيق نقل نوعيه في مستوى هذه العلاقات لما لذلك من انعكاسات ايجابية على الشعبين الشقيقين وتطلعه الى ان تحقق العلاقة فيها هو ابعد من العلاقات الخشائيه بحيث تصل الى اليمد القومي المشترك .

وبين سيادة الرئيس ترحيبه فيما تم الاتفاق عليه بين اليمن والمملكة العربية السعودية مؤخراً وماتم بين اليمن وملطنة عمان .

ولقد تطابقت وجهة نظر البلدين الشقيقين في مجمل النقاط التي تم بحثها ولاسيما في اطار مبدأ الارض مقابل السلام من اجل الوصول الى اقامة السلام العادل والشامل والدائم استناداً الى الشرعيه الدولييه وتحقيقاً للانحساب الاسرائيلي الكامل من كافة الاراضي العربيه المحتله في الجولان وجنوب لبنان واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعه .

واكد الجانبان على اهمية رفع المعائنه عن الشعب العراقي الشقيق في اطار تطبيق الشرعيه الدولييه واهمية ميانة وحدة وسلامة واستقلال العراق الشقيق . وكذلك ضرورة الارتقاء بالعلاقات العربيه وتنميتها وازالة ماعلق من حواش وعودة الوشام والتضامن على اساس الشرعيه العربيه والدولييه مؤكداً على دعمهما لدور الجامعة العربيه وتعزيز دورها في تنمية وتطوير العلاقات العربيه .

وخلال المباحثات اكد الجانبان على ضرورة تفعيل التعاون الخشائي في كافة المجالات واهمية توجيه الوزارات والدوائر في كلا القطرين لذلليل كافة المعويات وتنفيذ مايتم الاتفاق عليه لتحقيقاً للمصلحة المشتركه لكلا البلدين الشقيقين . كما تم استعراض افاق التعاون المستقبلي بما يحقق هذه الغايه في حق قرارات الدوره السابقه ، واتفق على مايلي :-

#### أولاً: التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري.

استمرخ الجانبان العلاقات الاقتصادييه والتجاريه بين البلدين والمعوقات التي اعترضت سبل تطويرها وخاصة في مجال التبادل التجاري ، حيث لوحظ ان حجم هذا التبادل لايمكس امكانيات وطموحات البلدين ، واكدوا تميمهما على زياده حجم التبادل التجاري وتنويعه . وبهدف تعزيز وتطوير افاق التعاون المستقبلي بين البلدين قررا مايلي :-

#### ١- التبادل التجاري .

- (١) توقيع اتفاقيه تعاون تجاري تتضمن الاسم التاليه :-
- ١- توسيع وتنويع المبادلات التجاريه بما يحقق المنفعة المتبادله لكلا الطرفين من منتج مصاعيه وزراعيه وشروات طبيعيه وغيرها .
- ٢- تحرير السلع المتبادله من القيود الاداريه .
- ٣- ان تتم منفعومات التبادل التجاري بالعملات الحرة القابله للتحويل .
- ٤- إنشاء لجنه تجاريه يمينيه / اردنيه مشتركه بهدف وضع البروتوكولات والبرامج التحليلية ومتابعه تنفيذها لتحقيق الغايه من هذه الاتفاقيه .

(٢) اقر الجانبان تشكيل لجنه فنيه مشتركه تتولى دراسه وتحديد التسهيلات المتبادله بين البلدين الشقيقين والتي من شأنها تعزيز وتوسيع مستوى التبادل التجاري بينهما بمختلف جوانبه . على ان يتم تحديد مهامها التفصيليه بواسطه الجهات المعنيه في البلدين وترفع اللجنه مقترحاتها وتوصياتها الى الوزراء المختصين في الترب وقت ممكن .

(ج) رحب الطرفان بفكرة الاتفاق على اليه للتبادل التجاري بالمقاييسه واتفقا على ان يتم الاتصال بين مؤسسه تنميه المصادرات والمراكز التجاريه في الاردن مع المؤسسه العامه للتجاره الخارجيه والحبوب في اليمن لبحث الموضوع ووقع الااليه المناسبه لذلك.

#### (د) المعسار:

إقامة المعارض التجاريه في كلا البلدين وتوفير التسهيلات اللازمه لاقامتها من كلا الجانبين .

#### (هـ) المراكز التجاريه:

رحب الجانب الاردني بانشاء مركز تجاري يميني في عمان واكد الجانبان على اهميه وضروره استمرار وضع كافة التسهيلات الممكنه امام المراكز التجاريه في البلدين .

(و) تقديم التسهيلات اللازمه لتسهيل الدواء الاردني لدى وزارة الصحه اليمنييه.

#### ٢- الاستثمار والمشاريع المشتركه:-

- (١) توقيع اتفاقيه ترويج وحمايه الاستثمارات بهدف تشجيع إقامة الاستثمارات المشتركه بين الجهات المعنيه في كلا البلدين .
- (٢) استمرار التعاون القائم بين الجهات المعنيه بالاستثمار في كلا البلدين .
- (ج) يشجع الجانبان إقامة المشاريع المشتركه في مختلف المجالات من خلال القطاع الخاص في كلا البلدين.

#### ٣- التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص:-

- (١) اكد الجانبان على اهمية تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير العلاقات الاقتصادييه والتجاريه بين البلدين ، وبهدف تحقيق ذلك ، قررا توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي بين الاتحاد العام للفرق التجاريه والصناعيه اليمنييه وكل من اتحاد الفرق التجاريه وفرقه الصناعه في الاردن .

(٢) تشجيع تبادل المعلومات التجاريه والمطبوعات والقوانين فيما بين الفرق الصناعيه والتجاريه لوضعها امام رجال الاعمال من كلا الطرفين.

#### ثانياً / التنسيق المنصاي:-

- ١- دعوه ممثلين القطاع الخاص في كلا البلدين لدراسه امكانيه اقامة مشاريع منصايه مشتركه في المجال المنصاي
- ٢- تشجيع القطاع الخاص وممثلي القطاعات المنصايه على تبادل الزيارات وتشويق العلاقات بين الفرق المنصايه في كلا البلدين .
- ٣- بحث الجانب اليمني امكانيه انشاء مركز للبحوث المنصايه في اليمن بالتنسيق مع الجمعيه العلميه الملكيه الاردنيه واعد الجانب الاردني بدراسه الموضوع وموافاة الجانب اليمني بما سيتم التوصل اليه .

ثالثاً / في مجال المواصفات والمقاييس :-

- ١- تقدم الجانب اليمني برفقته في الحصول على عدد من الدورات التدريبية في المجالات التالية :-
- ١- دوره في صيانة الاجهزة المخبرية .
- ٢- دوره في مجال التحليل الالي للاختبارات الالية .
- ٣- دوره في مجال ضبط جودة السلع الصناعية المصدرة والمستوردة .
- ٤- تبادل المعلومات والخبرات في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة .

وعد الجانب الاردني بدراسة الطلب وموافاه الجانب اليمني بذلك على ان يتحمل الجانب اليمني نفقات اقامه المتدربين في الاردن .

رابعاً / الزراعة :-

- ١- يؤكد الجانبان على استمرار العمل بها ورد في محضر الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المتعقد في عمان وكذلك نتائج اجتماعات اللجنة الفنية الزراعية اليمنية الاردنية خلال الفترة ٥ - ١٤ / ١٩٩٢م .

- ٢- يشجع الجانبان تبادل المنتجات الزراعية واعطاء الافضل لمنتجات كلا البلدين وفقاً لانيه مناسبه تدرس من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين ، الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية في المملكة الاردنية الهاشمية .

خامساً / الصناعات السبكية :-

- ١- رحب الجانبان باقامه شركة مشتركة للميد البحري من خلال القطاع الخاص في كلا البلدين على ان يتم دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع .

- ٢- يشجع الجانبان اقامه مشاريع استثمارية في مجال تصدير وتسويق المنتجات السبكية من خلال القطاع الخاص .

سادساً / الكهرباء والطاقة :-(١) الكهرباء :-

- ١- اعرب الجانبان عن ارتياحهما لإنجازات التعاون المشترك بين سلطة الكهرباء الاردنية والمؤسسة العامة للكهرباء .

- ٢- اعرب الجانب الاردني عن استعداده لمساعدة الجانب اليمني للمباشرة في الاعمال الاستثمارية الخاصة بمشاريع توليد وتوزيع ونقل الطاقة الكهربائية وفق الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين المؤسساتتين .

٣- اتفق الجانبان على استمرار قيام الجانب الاردني بوضع خبراته في مجال تطوير القوى العاملة في قطاع الكهرباء فنياً ومالياً وإدارياً ، وتدعيم كادر ومركز التدريب الكهربائي اليمني بخبرات فنية وإدارية اردنية ، بالإضافة إلى تأمين التمويل اللازم لتدريب عدد من الفنيين اليمنيين ضمن برنامج تدريب الدولة الخالصة الذي يعقد بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي .

٤- اتفق الجانبان على القيام بدراسات مشتركة لإعداد خطة شاملة لاستراتيجية التوسع في التوليد والحقل في اليمن ، بالإضافة إلى إعداد دليل حديق وشامل للتركيب والميانة والتفصيل للمنظومة الكهربائية في اليمن ، وسيقوم الجانب الاردني بالمساعدة في تأمين التمويل المطلوب لتغطية تكلفة الدراسات المقارنات التيها من المنظمات الدولية التي لديها مكاتب اقليمية في الاردن .

٥- اعرب الجانب اليمني عن رغبته بالاستفادة من الخبرات الاردنية في مجال صيانة محطات التوليد الكهربائية ، وقد وافق الجانب الاردني على توفير هذه الخبرات وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها بين سلطة الكهرباء الاردنية والمؤسسة العامة للكهرباء اليمنية .

(٢) الطاقة :-

- ١- وافق الجانبان على تجديد اتفاقية التعاون الموقعة بين وزارة الكهرباء والمياه اليمنية ووزارة الطاقة والخروات اليمنية الاردنية في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة وحفظ الطاقة ، ووضع برنامج سنوي مشترك لتنفيذ ما جاء فيها وتنفيذها .

- ٢- طلب الجانب اليمني مساعدة الجانب الاردني في تطوير البنية الاساسية للإدارة العامة للدراسات والبحوث في وزارة الكهرباء والمياه اليمنية وتقديم الخبرات الاردنية في هذا المجال وفق الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الوزارتين ، والبحث بشكل مشترك عن مصادر تمويل لتنفيذ ما جاء ذكره اعلاه .

- ٣- وافق الجانبان على بحث امكانية القيام بدراسات جدوى مشتركة بهدف نقل التكنولوجيا في مجالات الطاقة المتجددة ، لاسيما في التطبيقات الريادية الارشادية حسب الاولوية الثانية :-

- (١) تحلية المياه بالطاقة الشمسية .
- (٢) التبريد والتكييف الشمسي .
- (٣) تسخين المياه .
- (٤) التحويل الفوتوفولتي .
- (٥) تربينات الرياح .

هكذا من الأشهر



سابعاً / الخط والتصديق :-

استعرض الجانبان مجالات التعاون القائمة وقررا ما يلي :-

- استمرار العمل بالاتفاقيتين الموقعيتين بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٤م في مجالات الخط والغاز والخروات المصنعية وتفعيلها ووضع الآليات المناسبة لتفعيلها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقتين من خلال تشكيل لجنة فنية مشتركة تعقد اجتماعها خلال شهرين من تاريخ توقيع هذا المحضر لوضع برنامج تنفيذي لذلك .

ثامناً / الانشاءات والاسكان والتخطيط الحضري (الأطفال العامة والبلديات).

١- أكد الجانبان على أهمية تبادل الخبرات بين البلدين في مجال الحفاظ على البيئة والتلوث الجوي والأرضي .  
٢- اعطاء المقاولين الأردنيين والاستشاريين الأولوية في المشاركة بالمعطاءات وفقاً للقوانين والأنظمة في الجمهورية اليمنية .  
٣- تبادل التصديق الأردني واليمني للمقاولين والمكاتب الهندسية الاستشارية لتسهيل مشاركتهم بتلك الانشطة في كلا البلدين .

ثامساً / النقل والاتصالات والبريد والرمد الجوي :-(١) النقل البري :-

١- توقيع اتفاقية تعاون للنقل البري للركاب والبضائع .  
٢- اتفاق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الجهات المختصة في البلدين تتولى التنسيق وبحسب القضايا المتعلقة في قطاع النقل البري للركاب والبضائع .

(٢) النقل البحري :-

١- التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ .  
٢- بحث إمكانية انشاء خط بحري منتظم بين البلدين على أن تتولى شركة الخطوط البحرية الأردنية في عمان التنسيق والدعوة لهذا الاجتماع ، وبحسب مسالته اعطاء الأولوية لسفن الدولتين في نقل بضائهما بين موانئهما وموانئ الدول الأخرى كلما كان ذلك ممكناً .

(٣) النقل الجوي :-

١- ابهى الجانب الأردني رغبته في التالي :-

(أ) دمج نقطه معماء لرحلة الملكية الأردنية الى عدن وذلك لعمارة الملكية الأردنية من تدني معدلات الحمولة وزيادة نفقات التفصيل الى عدن ومعماء .  
(ب) إلغاء التعميم التجاري ( الحمل التجاري ) المفروض على طائرات الشحن المنتظمة التابعة للملكية الأردنية والبالغ قدره (٤٠٠٠ دولار) لكل رحلة .

في ضوء المخاضه اتفاق الطرفان على دعوه سلطات الطيران المدني بالبلدين في اقرب وقت ممكن لبحث ما ورد في (١) و (ب) اعلاه .

(د) الارصاد الجوية :-

١- قيام الجانب الأردني باعارة عدد من الخبراء الفنيين والاختصاصيين بالارصاد الجوية والتنبؤات والرمد والاتصالات والاجهزة وتتولى المؤسسات المعنية بين الطرفين ترتيب ذلك .

٢- اسحاق المجال للكوادر الفنية للتدريب في كلا البلدين في معاهد الطيران المدني والارصاد .

٣- تزويد الجانب اليمني بخراطى اجهزة الارصاد الجوية وخراطى سطوع الشمس عدد الطلب بسعر التكلفة .

٤- تقديم الخبراء الأردنيين في مجال استيطان الفجوم في اليمن خلال اشهر الصيف .

٥- توفير عدد من الدورات التدريبية للجانب اليمني في المجالات التالية :-  
(١) الحركة الجوية والاتصالات .

(ب) الهندسة الالكترونية والكهرباء والارصاد .

(ج) الاطفاء والانقاذ .

(د) سلامة الطيران .

(هـ) النقل الجوي والشؤون القانونية .

(و) التدريب والتأهيل .

(ز) الجوانب الإدارية والمالية والتخطيط وهندسة المطارات .

(ح) دورات استطلاعية .

جاءت وتلك الدورات مطلوبة على مدى خمس سنوات ابتداءً من عام ١٩٩٥م على أن يقوم الجانب الأردني بتزويد الجانب اليمني ببرامج هذه الدورات المذكورة اعلاه .

هكذا من الأشغال



٦- تقدم الجانب اليمني بطلب اعفاء من رسوم الدراسة على ان يحصل المعارف الاخرى وقد وعد الجانب الاردني بدراسة الطلب .

٧- وافق الجانب الاردني على اعادة الخبراء في مجالات التدريب المختلفة .

٨- اكد الجانبان على ضرورة عقد الاجتماعات الدورية بين سلطات الطيران المدني في كلا البلدين لمناقشة انظمة ولوائح سلامة الطيران المدني والحركة الجوية وسياسات النقل الجوي والعمل على توحيد الانظمة واللوائح والقوانين المعمول بها في البلدين وتوحيد المواقف في المؤتمرات الدولية .

#### (هـ) الاتصالات الملكية والملكية :-

١- يقوم الجانب الاردني بتدريب الكوادر اليمنية في مجالات الاتصالات وهي:-

(١) الشؤون المالية والادارية

(٢) التراسل

(ج) ميكرويد

(د) ترددات

(هـ) شبكات

٢- ان يقوم الجانب الاردني بتزويد الجانب اليمني ببرامج الدورات السنوية التي تعقدتها مؤسسة المواصلات الملكية والملكية .

٣- التأكيد على تنفيذ وتنفيذ الاتفاقية الموقعه بين البلدين ( اتفاقية التوأمة ) في كافة المجالات .

٤- ايفاد خبراء اردنيين في مجال التراسل والمقام الالكتروني و يتم ترتيب ذلك بين الجهتين اليمنيتين عبر القنوات الرسمية .

#### (و) الخدمات البريدية :-

١- ترتيب زيارات للفرع والاداريين اليمنيين لزيارة ادارة البريد الاردني للاطلاع على التحسينات واماليه الخدمات المالية والبريدية المتبعة لاستثمار اموال التوفير للبريدي وذلك بغية الاستفادة من تلك الخبرات في استثمار الخدمات المالية في الجمهورية اليمنية

٢- الاستمرار بالتعاون في مجال تدريب كوادر يمنية في الاردن في مجال الخدمات البريدية .

٣- يهيئ الجانب الاردني رغبته بتطبيق الخصم المبرم للبريد البريدية في التعامل بين البلدين وعلى اساس المعاملة بالمحل وبين الجانب اليمني ان هذا الموضوع قيد البحث في اطار دراسات جامعة الدول العربية .

#### ملف / الصحة والدواء :-

١- توقيع اتفاقية حول ايفاد الكوادر الطبية الاردنية للعمل في الجمهورية اليمنية والتنسيق في مجال المعالجة وتبادل الخبرات .

٢- اعطاء الجانب الاردني للجانب اليمني (١٥) منحة علاجية مجانية في المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة الاردنية .

#### ملف عشر / الاعلام :-

يؤكد الجانبان على تفعيل بنود البرنامج التنفيذي للعمل الاعلامي بين البلدين والتي تم التوقيع عليه في عمان بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٨ وكذلك اتفاقية التعاون بين وكالة الانباء اليمنية (سبأ) ووكالة الانباء الاردنية (پتراء) والموقع عليها في عمان بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٨م

#### ثاني عشر / الثقافة والسياحة والاثار :-

توقيع برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والسياحي للاعوام ١٩٩٥م — ١٩٩٧م

#### ثالث عشر / التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي :-

١- توقيع برنامج تنفيذي للتعاون في مجالات التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي للاعوام ١٩٩٥م — ١٩٩٨م اخذاً بالاعتبار ما جاء في البند (٢) لاحقاً من هذه المادة .

٢- اتفق الجانبان على ان يستمر دفع رواتب المعلمين الاردنيين المعارين الى الجمهورية اليمنية حسب المبالغ الفعلية التي كانت تدفع لهم قبل ٢٨/٣/١٩٩٥م وتوزع هذه المبالغ حسب ما هو وارد في البند ( رابعاً ) فقره (٧) من ملحق شروط ومواصفات الاعارة للبرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي للاعوام ١٩٩٥-١٩٩٨م كمايلي :-

(اولاً) بالنسبة لمعلمي المرحلة الاعدادية والثانوية :-

أ - ٧٠٠٠ ريال يمني شهرياً للسنة المقررة في ملحق البرنامج.

ب - ٥٨٦ دولار أمريكي للسنة المقررة في ملحق البرنامج

(ثانياً) بالنسبة للموجه والمفرد:-

(١) ٧٥٠٠ ريال يمني شهرياً للسنة المقررة في ملحق البرنامج

(٢) ٦٢٥ دولار أمريكي للسنة المقررة في ملحق البرنامج

(ثالثاً) بالنسبة لمدرسي البعثة :-

(١) ٨٥٠٠ ريال يمني شهرياً للسنة المقررة في ملحق البرنامج

(٢) ٧٠٨ دولار أمريكي للسنة المقررة في ملحق البرنامج

(رابعاً) بالنسبة لبرئيس البعثة :-

(١) ١١٢٠٠ ريال يمني شهرياً للسنة المقررة في ملحق البرنامج

(٢) ٩٢٣ دولار أمريكي للسنة المقررة في ملحق البرنامج

(خامساً) تلقى الفقره (٦) من البند سادساً من ملحق شروط ومواصفات الاعارة

ملف من الأرشيف

رابع عشر / الشباب والرياضة :-

توقيع برنامج تنفيذي للتعاون الشبابي والرياضي للاموام ١٩٩٥م — ١٩٩٧م

خامس عشر / الخدمة المدنية والتنمية الادارية :-

عبر الجانبان عن ارتياحهما للتطور الذي شهدته علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين في مجال الخدمة المدنية والتنمية الادارية والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية التعاون في هذا المجال ويعربان عن تطلعهما لتعزيز هذه العلاقات في المستقبل ،

وفي هذا الصدد اعرب الجانبان عن املهما في سرعة استكمال الاجراءات التمضيرية للتصديق النهائي على الاتفاقية المبرمة بينهما والموقعة في عمان بتاريخ ١٩٩٥/١/١٧م وسرعة اتخاذ الخطوات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ عن طريق الاتفاق على برنامج تنفيذي للاتفاقية.

سادس عشر / شئون الامن والداخلية :-

التوقيع على اتفاق تعاون في شئون الامن والداخلية يتضمن الاسس التالية :-

- ١- مكافحة المخدرات .
- ٢- مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة .
- ٣- مكافحة تزيف وترويج النقد .
- ٤- تسليم المجرمين والمحكومين .
- ٥- تدريب وتاهيل الكوادر .
- ٦- التعاون في مجال الادارة التنظيمية .

سابع عشر / التامينات والشئون الاجتماعية والعمل :-

(١) يؤكد الجانبان على ضرورة الاسراع في اعداد البرامج التنفيذية لما ورد في مذكرات التفاهم الوارد ذكرها ادناه والموقعة في ١٩٩٤/١١/١٠م ويدعوان الجهات المختصة في البلدين للبدء في اعداد هذه البرامج خلال شهرين من تاريخ توقيع هذا المحضر.

١- مذكرة التفاهم بين وزارة العمل في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة التامينات والشئون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية.

٢- مذكرة التفاهم في مجال الشئون الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بين وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة التامينات والشئون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية.

٣- مذكرة التفاهم بين مؤسسة التدريب المهني في المملكة الاردنية الهاشمية والهيئة العامة للتدريب المهني في الجمهورية اليمنية.

٤- البيان المشترك بين المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية والهيئة العامة للتامينات والمعاشات في الجمهورية اليمنية وبين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الاردنية الهاشمية.

٥- طرح الجانب الاردني مشروع اتفاقية في مجال القوى العاملة بين البلدين ووعد الجانب اليمني بدراسة هذا المشروع والرد عليه في اقرب فرصة ممكنة .

حرر ووقع في مدينة صنعاء يوم الاحد الموافق ١٨ يونيو ١٩٩٥م

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الشريف زيد بن شاكر

رئيس الوزراء

عن حكومة الجمهورية اليمنية

عبدالعزیز عبدالغني

رئيس الوزراء

هكذا من العمل



اتفاقية تعاون تجاري  
بين حكومتين  
المملكة الأردنية الهاشمية  
والجمهورية اليمنية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية المعتبر  
منهما بالطرفين المتعاقدين ورفقة مدتهما في تدعيم وتنمية العلاقات الاقتصادية  
والتجارية بين البلدين وتوسيع وتعميق ميادين التكامل الاقتصادي والمخالف  
والمصالح المتبادلة.

لقد اتفقا على مايلي :-

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على توسيع وتنويع مبادلاتهما التجارية على اساس  
المساواة والمخالف المتبادلة وفقاً لمقتضيات هذه الاتفاقية ووفقاً للقوانين  
والانظمة المعمول بها في البلدين .

المادة الثانية

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية  
والشروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنفعة المحلي بينهما وفقاً لنصوص  
هذه الاتفاقية ووفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في البلدين .

المادة الثالثة

تحرر السلع المتبادلة بين البلدين من القيود غير الجمركية المطبقة عند  
الاستيراد في كلا البلدين ويمنح كل طرف للطرف الآخر التسهيلات اللازمة فيما يتعلق  
باصدار تراخيص الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والصناعية والشروات  
الطبيعية التي يكون منشأها احد البلدين ويستوردها البلد الآخر.

المادة الرابعة

- تعتبر ذات منشأ محلي :-
- المواد المنتجة كلياً لدى الطرفين المتعاقدين بما في ذلك المنتجات الزراعية  
والحيوانية والسمكية والحيوانات الحية والشروات الطبيعية التي لم يدخل  
عليها اي تحويل صناعي .
  - المنتجات الصناعية التي لا تقل نسبة كلفة المدخلات المحلية في تصنيعها عن  
(٤٠٪) اربعين بالمائة

المادة الخامسة

تتفق المنتجات ذات المنفعة المحلي والمصدرة مباشرة من بلد احد الطرفين  
المتعاقدين إلى بلد الطرف الآخر بشهادة منشأ صادقة عليها من الجهات المختصة في كلا  
البلدين ولا تعتمد شهادة المنشأ بعد التخليص لغايات تطبيق مواد الاتفاقية.

المادة السادسة

يسمح كل طرف للطرف الآخر ويشجع اقامه المعارض التجارية الدائمة  
والمؤقتة ويمنح كل مدتهما للاخر كافة التسهيلات للمعارض والمراكز التجارية  
معفاة من رسوم الاشتراك ووفقاً لنصوص هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة  
المعمول بها في كلا البلدين.

المادة السابعة

يهدف تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين ، يشجع الطرفان المتعاقدان  
تبادل زيارات الوفود التجارية والاقتصادية بينهما من القطاعين العام والخاص  
وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها لتحقيق ذلك .

المادة الثامنة

تتم المدفوعات وفقاً لهذه الاتفاقية بالعملة الحرة القابلة للتحويل  
عن طريق البنوك التجارية المعتمدة في كلا البلدين ووفقاً للتشريعات والنظم  
الحافذة في كل مدتهما .

المادة التاسعة

- تؤلف لجنة تجارية مشتركة يرأسها الوزيرين المعنيين تجتمع في عمان وعمان  
مدونياً وبالتحابو مهمتها مايلي :-
- اقتراح السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين .
  - عقد بروتوكولات تجارية بهدف رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين وفتح  
الآليات والبرامج التنفيذية لتحقيق ذلك .
  - الاشراف على تطبيق هذه الاتفاقية ودراسة سير التبادل التجاري بين البلدين .

المادة العاشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وتبقى  
سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات تلقائياً لمدة اخرى مالم يشعر احد الطرفين  
الطرف الآخر كتابياً بخية انتهاء العمل بها قبل ثلاثة اشهر من انتهاء صلاحيتها .

حررت ووقعت من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس القوة .

عمان في يوم / ١٨ / يونيو / حزيران / ١٩٩٥م

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس/ علي ابو الراغب  
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة الجمهورية اليمنية

د/ محمد احمد الاقلائي  
وزير التكوين والتجارة

هكذا من الأشهر

اتفاقية ترويج وحماية الاستثماراتبين حكومة المملكة الاردنية الهاشميةوحكومة الجمهورية اليمنية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين .

رغبة منهما في توسيع التعاون الاقتصادي وتعميقه على اساس مدى طويل ، وعلى وجه الخصوص ، في ايجاد ظروف مواتية لاستثمارات المستثمرين من اي الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر .

واقتراراً منهما بالحاجة الى حماية استثمارات مستثمري كلا الطرفين المتعاقدين والى تحقيق تدفق الاستثمارات والمبادرات الفردية لغاية ازدهار الاقتصاد لدى كلا الطرفين المتعاقدين .

فقد اتفقا على مايلي:-

المادة الاولىتعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية :

- ١- تعني كلمة (استثمارات) كل نوع من انواع الممتلكات على وجه الحصر جميع الاستثمارات التي تجري وفق قوانين الطرفين المتعاقدين وأنظمتها المعمول بها ، وتشمل على وجه الخصوص ولكن دون حصر :-
- (أ) الاموال المنقولة وغير المنقولة وغيرها من حقوق الملكية كالرهونات العقارية والحيازية والكفالات .
- (ب) اسهم الشركات وسنداتها والاوراق المالية والحصص في ملكية الشركات ،
- (ج) الديون وكذلك كل خدمة بمقابل ناتجة عن عقد .
- (د) حقوق الملكية الصناعية والفكرية وتشمل الحقوق المتعلقة بالحفر وببراءات الاختراع وتسجيل الاختراعات والعلامات التجارية والاسماء التجارية والتساميم الصناعية والاسرار التجارية والمعرفة الحرفية والسمعة التجارية .
- (هـ) حقوق الامتيازات الممنوحة بموجب القوانين والانظمة الخافضة لدى الطرف المضيف بما في ذلك المتعلقة بامتيازات البحث عن الموارد الطبيعية او تنقيبها واستخراجها او استغلالها .

اي تغيير في شكل الاموال المستثمرة لا يؤثر في تصنيفها كاستثمارات شريطة ان يكون هذا التغيير وفق القوانين والانظمة المعمول بها

٢- تعني كلمة (مردودات) المبالغ التي تجنى من استثمار وتشمل على وجه الخصوص لكن دون حصر الارباح والفوائد وحصص ارباح الاسهم والموائد الاخرى .

٣- تعني كلمة (مستثمر) :-

- (أ) اي شخص طبيعي حامل على جنسية احد الطرفين المتعاقدين او اقامة دائمة فيه وفق قوانينه والانظمة الصادرة بموجبها .
- (ب) اي شخص اعتبارية (شخص معنوي) تم انشائه وفق القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين .

٤- تعني كلمة (اقلية) بالنسبة لكل طرف متعاقد الاقليم الذي يوجد تحت سيادته بما في ذلك البحر الاقليمي وكذلك مناطق اعماق البحار والمناطق البحرية الاخرى التي يمارس عليها هذا الطرف المتعاقد حقوق سيادية او ولاية وفقاً للقانون الدولي .

٥- تعني جملة ( عملة حرة ) اي عملة قابله للتحويل او اي عملة اخرى شائعة الاستعمال للوفاء بالتقدي في المعاملات الدولية وشائعة التداول في اسواق الصرف الرئيسية الدولية .

المادة الثانيةتشجيع وحماية الاستثمار

١- يشجع كل من الطرفين المتعاقدين ويهيئ الظروف المواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر لاستثمار رؤوس الاموال في اقليمه ويقبل مثل هذه الاستثمارات وذلك وفق قوانينه وانظمته .

٢- تعامل استثمارات المستثمرين من كلا الطرفين المتعاقدين في جميع الاوقات معاملة منصفة وغير تمييزية وتتمتع بحماية وامن كاملين وكافيين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر .

٣- يقدم كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات والتدابير اللازمة للدخول والخروج والاقامة والعمل للمستثمر وللمن تتصل اعمالهم اتصالاً دائماً او مؤقتاً بالاستثمار من خبراء واداريين وفنيين وعمال وفقاً للقوانين المعمول بها في البلد المضيف

المادة الثالثةالمعاملة القومية واحكام الدولة الاكثر رعاية

١- تحظى استثمارات المستثمرين من كلا الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر بمعاملة عادلة ومنصفة ولا تقل في افضليتها عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريه او مستثمري اي دولة ثالثة .

٢- في شان تعويض خسائر مستثمري اي من الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم لخسائر في اقليم الطرف المتعاقد الاخر نتيجة حرب او غير ذلك من اضرار مسلح او حوزة اوجالة طوارئ في البلاد او تمرد او عصيان او اضطرابات في اقليم الطرف المتعاقد الاخر يتيح لهم الطرف المتعاقد الاخر معاملة لا تقل في الافضلية عما يتيحها لمستثمريه او لمستثمري اي دولة ثالثة .

هكذا من المأهول



٢- ان احكام هذه الاتفاقية المتعلقة باتاحة معاملة لا تقل في الافضية عما يحتاج لمستثمري اي دولة شالكة لتفسر بحيث توجب على اي من الطرفين المتعاقدين ان يعمم على مستثمري الطرف المتعاقد الاخر مزايا اي معاملة او تفضيل او ميزة لمستثمري دولة شالكة مما يترتب على اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة او سوق مشتركة او اتحاد نقدي او اية مجموعة اقتصادية اقليمية يشارك بها اي من الطرفين المتعاقدين .

#### المادة الرابعة مصادرة الملكية

ليس لاي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ اجراءات لمصادرة (لانتزاع ) الملكية او التاميم ضد استثمارات اي مستثمر من الطرف المتعاقد الاخر ، الا تحت الظروف التالية:-

- ١- ان تكون هذه الاجراءات تم اتخاذها لغاية المصلحة العامة ووفق تطبيق صحيح للقانون .
- ٢- ان تكون هذه الاجراءات غير متحيزة او تمييزية .
- ٣- ان تكون هذه الاجراءات مقرونة بدفع تعويض عاجل وكاف وفعلي على ان تكون قيمة التعويض مساوية لقيمة الاستثمارات المتأثرة بالاجراءات والسائدة في السوق مباشرة قبل ان تصبح اجراءات الانتزاع معلومة للجمهور ، وعلى ان تكون التعويضات قابلة لحرية التحويل بعملة حرة لدى الطرف المتعاقد الاخر .

#### المادة الخامسة استعادة الاستثمارات (التحويل)

١- يسمح كل من الطرفين المتعاقدين وبدون تاخير لامبرر له لرعايا الطرف المتعاقد الاخر الذين قاموا بالاستثمار على اقليمهم بتحويل مايلي باي عملة حرة :-

- (١) الارباح الصافية وارباح الاسهم والموائد والجماعات الفنية والفائدة وغير ذلك من الدخول الناتجة عن استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الاخر .
  - (ب) مردودات التصفية الجزئية او الكلية لاي استثمار لمستثمري الطرف المتعاقدين الاخر .
  - (ج) الاموال المخزنة لسداد الديون والقروض التي تم ابرامها بمعة قانونية .
  - (د) مكشبات مواطني اي من الطرفين المتعاقدين المستخدمين والمموج لهم بالعمل فيها .
- يتمتع بالاستثمار في اقليم الطرف المتعاقد الاخر وذلك وفق القوانين والانظمة المعمول بها .

٢- ان سعر التحويل الذي يطبق على التحويلات المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة هو سعر التحويل السائد في السوق وقت التحويل .

٣- مع مراعاة احكام الفقرة (٢) من المادة الثالثة يتعهد الطرفان المتعاقدان بمعاملة التحويلات المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة معاملة مماثلة في افنديتها للمعاملة التي تتمتع بها التحويلات الناتجة عن استثمارات مستثمرين من اي بلد شالك .

#### المادة السادسة تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الاخر .

- ١- / اذا طرأ اي نزاع مشار اليه في الفقرة (٢) ادناه يسمى الطرف المتعاقد والمستثمر المعني الى حل النزاع بالتشاور والتفاوض ، فاذا لم يمكن حل النزاع على هذا النحو خلال ثلاثة اشهر ووافق المستثمر المعني كتابة على احالة النزاع الى هيئة تحكيم للتسوية من طريق التوفيق و التحكيم ، فلاي من طرفي النزاع السير في اجراءات التحكيم وفق مايرد في الفقرة (٢) ادناه .
- ٢- في حالة الاختلاف على ان الاجراءات المناسبة هي اجراءات التوفيق او التحكيم ، يكون رأي المستثمر المعني هو الفامل وليس للطرف المتعاقد (طرف في النزاع ) ان يدعي على سبيل الدفاع او بحق المعارفة اوبحق المقامة في اي مرحلة من الاجراءات او من تنفيذ الحكم على اساس ان المستثمر الذي هو الطرف الاخر في النزاع قد تسلم او سوف يتسلم نتيجة عقد تامين او ضمان تعويضاً باي شكل من الاشكال من خسارة كلها او قسم منها .
- ٣- يوافق كل طرف متعاقد على ان يحيل إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار المشار اليه فيما بعد (بالمركز) للتسوية بالتوفيق او بالتحكيم بمقتضى ميخاق تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ورعايا دول اخرى والذي عرض للتوقيع في واشنطن (DC) في ١٩٦٥/٣/١٨م ، او اي مركز اخر للتحكيم الدولي او الاقليمي وموافقاً عليه من قبل الطرفين المتعاقدين اي نزاع ينشأ بين ذلك الطرف المتعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الاخر يتضمن :-
- (١) التزاماً نشأ بين طرف متعاقد ومستثمر من رعايا الطرف المتعاقد الاخر يتعلق باستثمار قام به هذا المستثمر .
- (ب) او ادعاء بالتعدي على حق منحة او احتشة هذه الاتفاقية متعلق باستثمار من المستثمر .

٤- ان الشركة التي تؤمن او تنشأ بمقتضى القانون المعمول به في اقليم احد الطرفين المتعاقدين والتي يملك فيها رعايا او شركات من الطرف المتعاقد الاخر اكثرية الاسهم قبل نشوء النزاع تشمل بمقتضى المادة (٢٥)(٢) (ب) من الميخاق ومن اجل اغراضه كشركة من الطرف المتعاقد الاخر وذلك فيما يخص هذه الاسهم .

٥- ليس لاي طرف متعاقد متباينة اي نزاع محال الى التحكيم او القضاء من خلال القنوات الدبلوماسية الا اذا :-

لم يتقيد الطرف المتعاقد الآخر بأي حكم أصدرته هيئة التحكيم أو القضاء ولم يعمل بمقتضاه .

٥- للمستثمر المعني عرق النزاع على السلطات القضائية المحلية أو الإدارية لدى الطرف المتعاقد المستفيد للاستثمار ، كل خلاف له صفة قانونية ينشأ بينة وبين هذا الطرف المتعاقد بخصوص الاستثمار المقام على اقليم هذا الأخير .

٦- إذا اختار المستثمر المعني اللجوء إلى أي من التحكيم أو القضاء المحلي المنصوص عليهما بالفقرتين ٣ و ٥ من هذه المادة ، تعذر عليه بعد ذلك رفعها أمام الجهة الأخرى .

#### المادة السابعة

##### تسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين

١- الخلافات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها تحل ما أمكن من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢- إذا لم يكن بالمستطاع تسوية الخلاف عن طريق القنوات الدبلوماسية يحال النزاع بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى هيئة تحكيم .

٣- مالم يتفق الطرفان المتعاقدان على آلية محددة للتحكيم تشكل هيئة تحكيم لكل قضية على حدة بالطريقة التالية : خلال فترة شهرين من تسلم الطلب للتحكيم ، يعين كل من الطرفين المتعاقدين عضواً واحداً من هيئة التحكيم ، وهذان العضوان يختاران مواطناً من دولة ثالثة يكون رئيساً لهيئة التحكيم عند موافقة الطرفين المتعاقدين عليه ويجب تعيين رئيس هيئة التحكيم خلال شهرين من تاريخ تعيين العضوين الآخرين ،

٤- إذا لم يتم تعيين أعضاء هيئة التحكيم خلال الفترتين المحددتين في الفقرة (٣) من هذه المادة ، فإن لأي من الطرفين المتعاقدين ، إذا لم يكن بين الطرفين اتفاق آخر دموه رئيس محكمة العدل الدولية ليقوم بالتعيينات اللازمة ، فإذا كان الرئيس مواطناً من أي من الطرفين المتعاقدين أو إذا منعت مانع آخر من القيام بالمهمة المذكورة ، يدرس نائب الرئيس لإجراء التعيينات اللازمة ، فإذا كان نائب الرئيس مواطناً من أي من الطرفين المتعاقدين أو إذا منعت أيضاً مانع آخر من القيام بالمهمة المذكورة ، يدرس عضو محكمة العدل الدولية الذي يليهما في الأقدمية وليس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات اللازمة .

٥- تتخذ هيئة التحكيم قرارها بتصويت الأغلبية ويكون هذا القرار ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين تكاليف مهنته في هيئة التحكيم ويتحمل الطرفان المتعاقدان تكاليف الرئيس والتكاليف الأخرى بينهما بالتساوي ، إلا أن لهيئة التحكيم أن تضمن قرارها أمراً بتحميل أحد الطرفين المتعاقدين نسبة أعلى من التكلفة ويكون هذا الحكم ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين وهيئة التحكيم هي التي تحدد إجراءات التحكيم لديها .

#### المادة الثامنة

##### انتقال الحقوق

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين ببيع أموال لفائدة رعاياه بموجب ضمان تم منحه بعنوان استثمار على اقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فإن هذا الأخير يعترف للطرف الأول بحقل كل حقوق ومطالبات رعاياه لفائدته في حال صدور حكم قضاي نهائي يفيد بذلك ، كما يعترف الطرف المضيف للطرف الأول بحلوله محل رعاية فيما يتعلق بكل هذه الحقوق والمطالبات ( الحقوق المخولة ) التي يخول له استعمالها بنفس القدر المخول لرعاياه الذين حل محلهم .

#### المادة التاسعة

##### انطباق الاتفاقية على الاستثمارات

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات القائمة التي أحدثتها أو يحدثها مستثمرون من أي من الطرفين في اقليم الطرف الآخر طبقاً لقوانينه وأنظمتها .

#### المادة العاشرة

##### العمل بالاتفاقية ومنحها وانهاؤها

١- هذه الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ بعد (٣٠) يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين حسب الأصول المتبعة . وللطرفين المتعاقدين تعديل هذه الاتفاقية في أي وقت أثناء سريانها باتفاقهما المشترك ، دون الإخلال بالحقوق القائمة لمستثمري الطرفان المتعاقدان .

٢- تظل هذه الاتفاقية مارية المفعول لمدة عشرة (١٠) سنوات وتستمر سارية المفعول مالم يتم إنهاؤها وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة .

٣- لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية في نهاية مدتها أو في أي وقت قبل انقضاء مدة السنوات العشر الأولى وذلك بإشعار خطي بقيمة أحد الطرفين المتعاقدين إلى الطرف المتعاقد الآخر قبل سنة من تاريخ الانتهاء المقصود .

كلد من الأشهر



عـ في خصوص الاستثمارات التي سبقت في اقامتها او في الحصول عليها تاريخ انتهاء مدة الاتفاقية ، تبقى جميع احكام المواد الاخرى من هذه الاتفاقية مارية المفعول مدة عشرة (١٠) سنوات من تاريخ الانتهاء .

واشباتاً لذلك قام الموقعان اذناه الموقوفان حسب الامول كل من حكومتا بتوقيع هذه الاتفاقية .

جرر ووقع في صنعاء ١٨ يونيو ١٩٩٥م باللغة العربية من نسختين اصليتين ولهما نفس قوة الاعتماد .

عن حكومة الجمهورية اليمنية

د/ محمد سعيد العطار

نائب رئيس الوزراء

وزير الصناعة والنقل

والثروات المعدنية

رئيس الهيئة العامة

للأستثمار

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس/ علي ابو الراغب

وزير الصناعة والتجارة

### اتفاقية التعاون

في

مجال النقل البحري التجاري والمواني

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية اليمنية

ان المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية ، انطلاقاً من الروابط الاخوية والتاريخية القائمة بين شعبيهما الشقيقين .

ورغبة منهما في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بينهما واستخدام موانئهما واساطيلهما البحرية الوطنية لهما في مصلحة البلدين .

وسعيّاً منهما على اراءهما اسي التعاون المشترك في المجال البحري بغية تسهيل التبادل التجاري ولتحقيق التنمية المشتركة .

فقد اتفقتا على مايلي :-

الباب الاول

اهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية خاصة الى :-

- تنظيم العلاقات والانشطة البحرية بين البلدين وتحقيق تنسيق افضل .
- من سياسة موحدة ومركزة تقوم على مبدأ المشاركة والتكامل بين اساطيل البلدين في نقل المبادلات التجارية البحرية .
- تشجيع مساهمة البلدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية
- تلافي جميع العوائق التي من شأنها ان تضر بتنمية النقل البحري بين البلدين .
- التنسيق في مجال التفتيش والارشاد والانقاذ والتدخل في البحر وتبادل المعلومات فيما بين البلدين قصد توفير انجح اسباب السلامة لسفن كلا البلدين .
- تنسيق التشريعات البحرية بين البلدين .
- توحيد المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الدولية
- التنسيق والتشاور في مجال التاهيل البحري .
- التعاون في مجال استغلال الموانئ البحرية وكذلك املاح وصيانة السفن .

هكذا من الأعمال

### المادة الثانية التصاريح

يقصد لافراخ تطبيق هذه الاتفاقية بالكلمات والمعارف الواردة ادناه المواني المبيحه ازاءها .

١- السلطة البحرية المختصة :-  
الوزير المكلف بالشئون البحرية والمواني او من ينيبه .

٢- المؤسسة البحرية :-  
كل شركة تتوفر فيها الشروط التالية :-

- (أ) تكون تابعة فعلاً للمصالح العمومية / الخاصة لاحد البلدين أو كلاهما .
- (ب) يكون سجلها القانوني باقليم أحد البلدين المتعاقدين .
- (ج) يكون معترف بها من قبل السلطة البحرية المختصة التي تتولى التعريف بنشاطها .

٣- سفينة الطرق المتعاقدة :-  
كل سفينة مسجلة باقليم ذلك الطرف ورافعة لعلمة طبقاً لتشريعها .

٤- السفينة المستقلة من قبل المؤسسات البحرية لاحد الطرفين المتعاقدين :-  
كل سفينة تابعة للطرف المتعاقدة وكذلك كل سفينة مستأجرة من قبل مؤسسات البحرية الا ان هذه المباراة لاتشمل :  
- السفن الخاصة بالقوات المسلحة .  
- سفن البحوث الخاصة بالرسوم البحرية والاقيانوسية والعلمية .  
- سفن الصيد البحري .

٥- عضو طاقم السفينة :-  
الربان وكل شخص يعمل اثناء السفر على متن السفينة لاستغلالها او قيادتها او ميانتها ومدرج بمجل الطاقم .

### المادة الثالثة تطبيق القوانين والتراتيب

تخضع سفن احد الطرفين المتعاقدين وطواقمها وركابها وحمولتها خلال تواجدها في حدود المياه الاقليمية والنهاة الداخلية ومواني الطرق المتعاقدة الاخر للتفريع الداخلي لهذا التفريع .

### المادة الرابعة جنسية السفن ووحداتها

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرق المتعاقدة الاخر طبقاً للمبتدات الموجودة على ظهر السفينة والصادرة من السلطة البحرية المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها في بلد الطرق المتعاقدة الاخر التي ترفع السفينة عليه .  
يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بكافة المستندات القانونية الدولية الموجودة على ظهر سفينة الطرق المتعاقدة الاخر والخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقاتها وشهادة الحمولة وأي شهادات ومستندات اخرى صادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها في بلد الطرق المتعاقدة الاخر التي ترفع السفينة عليه .

لاتخضع سفن اي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادات صادرة بمقتضى قانونيه لاعادة قياس الحمولة وتعتبر الحمولة الصافية والاجمالية المبيحة بالشهادة اساساً لحساب الرسوم الطئية بحسب ماتتعه القوانين البحرية لكلا البلدين .

### المادة الخامسة معاملة السفن بالمواني

يضمن كل من الطرفين المتعاقدين بمواني لسن الطرق المتعاقدة الاخر نفس المعاملة التي يعامل بها سفنه فيما يتعلق بحرية الدخول والخروج والاقامة بها واستعمال جميع التسهيلات التي يمنحها للملاحة والعمليات التجارية سواءاً بالنسبة للسفن وطواقمها او للمسافرين والبضائع بها لايتعارض والقوانين والانظمة الحافذة في البلدين .  
ويتعلق هذا الاجراء خاصة باسناد اماكن الارشاء وتسهيلات الشحن والتفريع .

### المادة السادسة رسوم خدمات المواني

تحدد كافة الرسوم والاتصاف والمعرفات التي تمتدق على سفن احد الطرفين المتعاقدين في مواني او مياه الطرق الاخر وفقاً للقوانين واللوائح والتفريع المعمول بها لدى الطرق المتعاقدة .

### المادة السابعة وشائق تمرير البحارة

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوشائق تمرير البحارة المسلمة من قبل السلطة البحرية الحكومية او المختصة للطرف المتعاقدة الاخر ويمنح لحاملي تلك الوثائق الحقوق المعموم عليها بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية حسب ماتتتبعه (جواز سفر بحري او سجل بحار) .

كل من الشغل



### المادة الثانية التعاريف

يقصد لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية بالكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة إزاءها .

- ١- السلطة البحرية المختصة :-  
الوزير المكلف بالشئون البحرية والمواني أو من ينيبه .
- ٢- المؤسسة البحرية :-  
كل شركة تتولى فيها الشروط التالية :-  
(أ) تكون تابعة فعلاً للمصالح العمومية / الخاصة لأحد البلدين أو كليهما .  
(ب) يكون سجلها القانوني بإقليم أحد البلدين المتعاقدين .  
(ج) يكون مقرها بها من قبل السلطة البحرية المختصة التي تتولى التصديق بنشاطها .

- ٣- سفينة الطرف المتعاقد :-  
كل سفينة مسجلة بإقليم ذلك الطرف ورافعة لعلمة طبقاً لتشريع .
- ٤- السفينة المستقلة من قبل المؤسسات البحرية لأحد الطرفين المتعاقدين :-  
كل سفينة تابعة للطرف المتعاقد وكذلك كل سفينة مستأجرة من قبل مؤسساته البحرية إلا أن هذه العبارة لا تشمل :  
- السفن الخاصة بالقوات المسلحة .  
- سفن البحوث الخاصة بالرسوم البحرية والاقتصاديه والعلميه .  
- سفن الصيد البحري .

- ٥- محرطاقم السفينة :-  
الربان وكل شخص يخل أثناء السفر على متن السفينة لاستقلالها أو قيادتها أو سياستها ويدير سجل الطاقم .

### المادة الثالثة تطبيق القوانين والتراتيب

تخضع سفن أحد الطرفين المتعاقدين وقواصمها وركابها وحمولتها خلال تواجدها في حدود المنطقة الاقتصادية الخيالية والداخلية ومواني الطرف المتعاقد الآخر للتفريق الداخلي لهذا الأخير .

### المادة الرابعة جنسية السفن وشاقيها

يمتلك كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرف المتعاقد الآخر طبقاً للمستندات الموجودة على ظهر السفينة والصادرة من السلطة البحرية المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الآخر التي ترفع السفينة علمه .  
يمتلك كل من الطرفين المتعاقدين بكافة المستندات القانونية الدولية الموجودة على ظهر سفينة الطرف المتعاقد الآخر والخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقتها وشهادة الحمولة وأي شهادات ومستندات أخرى صادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الآخر التي ترفع السفينة علمه .

لاتخضع سفن أي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادات صادرة بمقتضى قانونيه لإعادة قياس الحمولة وتعتبر الحمولة المأخوذة أو الإجماليه المبينه بالشهادة أساساً لحساب الرسوم الطائيه بحسب مائتمه القوانين البحرية لكلا البلدين .

### المادة الخامسة معاملة السفن بالمواني

يضمن كل من الطرفين المتعاقدين بمواني لمين الطرف المتعاقد الآخر نفس المعاملة التي يعامل بها سفنه فيما يتعلق بحرية الدخول والخروج والإقامة بها واستعمال جميع التسهيلات التي يمنحها للملاحة والعمليات التجارية سواءاً بالنصب للسفن وطواقمها أو للمسافرين والبضائع بما لا يتعارض والقوانين والأنظمة النافذه في البلدين .  
ويتعلق هذا الاجراء خاصه باسناد اماكن الارساء وتسهيلات الشحن والتفريغ .

### المادة السادسة رسوم خدمات المواني

تحدد كافة الرسوم والالتصايب والمعمروفات التي تستحق على سفن أحد الطرفين المتعاقدين في مواني أو مياه الطرف الآخر وفقاً للقوانين واللوائح والتفريغ المعمول بها لدى الطرف المتعاقد .

### المادة السابعة وشاقي تفريق البحارة

يمتلك كل من الطرفين المتعاقدين بوشاقي تفريق البحارة الملحقه من قبل السلطة البحرية الحكومية أو المختصة للطرف المتعاقد الآخر ويمنح لحاملي تلك الوشاقي الحقوق المخصوصه عليها بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية حسب ما تقتضيه من شروط (جواز سفر بحري أو سجل بحار) .

هكذا من الأعمال

## المادة الخامسة

الحقوق المعترف بها للبحارة حاملي وشائق التعميد

تفول وشائق التعميد المذكورة بالمادة السابعة لحامليها حق الدخول الى البر خلال اقامة السفينة بمدينة الاراء شريطة ان يكونوا مدرجين بحمل طاقم السفينة وبالقائمة المسلمة لسلطات المتعاقدين الاخر .  
يرخص للأشخاص الحاملين لوشائق التعميد الممنوحة من احد الطرفين المتعاقدين والمذكورة (بالمادة السابعة) مهما كانت وسيلة النقل المستعملة ، دخول اقليم الطرف المتعاقدين الاخر او عبوراً للالتحاق بسفينةهم او الانتقال الى سفينة اخرى او الاقامة به لأسباب صحية او العودة الى بلادهم .  
كما تمنح تأشيرة الدخول او العبور اللازمة لاقليم احد الطرفين المتعاقدين بطلب من الطرف المتعاقدين الاخر للأشخاص الحاملين لوشائق التعميد المذكورة بالمادة السابعة والذين لا يحملون جنسية احد الطرفين المتعاقدين ، هذا ويحتفظ كلا الطرفين المتعاقدين بحقه في منع الدخول لاقليمه الأشخاص غير المرغوب فيهم .

المادة السادسة  
حقوق ممارسة النقل البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على:-

- تنظيم سوق النقل البحري وحسن الاستغلال للاستغلال التجاري لكلا البلدين .
- الاستغلال المشترك لبحر الخطوط البحرية من طرف مؤسساتها البحرية .
- اقامة مشاريع مشتركة .

كما يعمل في اطار الخطوط المنتظمة ، كل متعاقد على توزيع حقوق النقل من حيث الحجم وقيمة اجراء النقل حسب مقتضيات مدونه قواعد ملوك المؤتمرات البحرية

وفي حالة عدم استجابة اسطول احد الطرفين المتعاقدين لطلبات النقل يخول للمؤسسات البحرية التابعة للطرف المتعاقدين الاخر العمل المؤقت على الخطوط البحرية المستقلة بين هذا الطرف واي طرف اخر وذلك شريطة عدم الاخل بالتزاماته

هذا ويعمل كل طرف متعاقد عند الاقتضاء الى الالتجاء التفضيلي لايجار من الطرف المتعاقدين الاخر وذلك حسب مقتضيات السوق والمنافسة ، ووفقاً للقوانين المعمول بها في البلدين .

## المادة العاشرة

تشكيل مؤسسات النقل البحري

للمؤسسات البحرية لكلا الطرفين المتعاقدين الحق في ان تحتفظ باقليم الطرف المتعاقدين الاخر بالمصالح الضرورية لنشاطها البحري مع مراعاة التشريعات المعمول بها لدى الطرف المتعاقدين الاخر .

وفي حالة عدم رغبة هذه المؤسسات في استعمال الحق المنصوص عليه بالفقرة السابقة ، فانها تكلف بهذه الامور اية مؤسسة بحرية مرخص لها بذلك طبقاً للتشريعات المعمول بها باقليم الطرف المتعاقدين الاخر وذلك بقصد تمثيلها ورعاية مصالحها .

## المادة الحادية عشرة

الاستثمار المشترك

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع مشاريع وشركات الاستثمار البحري المشترك وعقد الاتفاقيات المناسبة بين المؤسسات البحرية في كلا البلدين ومنحها الحوافز التشجيعية التي من شأنها توفير المناخ الملائم للاستثمار المشترك وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى البلدين .

## المادة الثانية عشرة

تسوية المدفوعات

تتم تسوية المدفوعات ذات العلاقة بالنقل البحري للأشخاص والبضائع بين الطرفين المتعاقدين بعملية قابلة للتحويل ومقبولة لديهما وطبقاً لقوانين التحويل الخارجي نافذة المفعول لدى البلدين .

## المادة الثالثة عشرة

الحوادث البحرية

اذا تعرضت سفينة تابعة لاحد الطرفين المتعاقدين لمط أو جنت قرب سواحل الطرف المتعاقدين الاخر أو باحد موانئه فان السلطة المختصة لهذا الطرف الاخر تمنح لاضاء الطاقم والمسافرين وكذلك السفينة وحمولتها نفس الحماية والمساعدة التي تمنحها لسفنها ، هذا ولا تخضع البضائع المنتقلة من السفينة لاية رسوم جمركية شريطة عدم تحميلها للاستهلاك الداخلي .

## المادة الرابعة عشرة

حماية البيئة البحرية

- (أ) يعمل الطرفان من خلال ممارستهم للنشاط على حماية البيئة البحرية من التلوث وذلك من خلال تجنب الاستجابات النفطية او إلقاء مواد مائه او مخلفات تضر البيئة البحرية .
- (ب) الاتفاق على تدارك اي انسكاب نفطي بأسرع وقت ممكن من خلال استخدام الوسائل العلمية المتاحة في مثل هذه الحالات .
- (ج) تطبيق الاجراءات القانونية الخافذة في كلى البلدين في حالة إلقاء احد الاطراف اية مواد او مخلفات مائه .

كل هذا من الأعمال

### المادة الخامسة عشرة تسوية النزاعات على السفن

في حالة نشوء أي نزاع يتعلق بالنقل البحري بوجه عام على ظهر سفينة تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين أثناء وجودها في موانئ أو مياه الطرق المتعاقدة الآخر، يجوز للسلطة البحرية المختصة التدخل لحل النزاع ودياً، وإذا تعذر يخطر الممثل الرسمي لدولة علم السفينة، وفي حالة عدم الوصول إلى تسوية تطبيق القوانين المعمول بها في بلد الميناء.

### المادة السادسة عشرة التأهيل في الميدان البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق أعمال مراكز ومدارس التأهيل والتدريب البحري التابعة لهما مما يسمح بالاستعمال الأمثل للقدرات المتاحة من تبادل المعلومات والخبرات ويسهل كل طرف متعاقد قبول رعاية الطرف المتعاقد الآخر قصد التدريب والتأهيل وتبادل التجارب وبكافة تشجيعيه.

### المادة السابعة عشرة الاعتراف بالشهادات والمؤهلات

يعترف كل طرف متعاقد بالشهادات المهنية البحرية ومؤهلات الملاحة البحرية الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بشرط الحد الأدنى للتأهيل والتشغيل الوارد بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ويعمل كلا الطرفين للمتعاقدين على تنسيق وضبط صلاحيتها المهنية لممارسة مختلف الوظائف على متن سفن البلدين.

يشجع كل طرف متعاقد في حالة تواجد نقص وظيفي على متن سفنه الالتجاء التشغيلي لسد هذه الفجوة وذلك بانتداب الكفاءات التابعة للطرف المتعاقد الآخر.

### المادة الثامنة عشرة التشريعات الوطنية البحرية

يمثل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد التشريعات المتعلقة بالأنشطة البحرية والمطبقة في بلديهما كلما كان ذلك ممكناً.

### المادة التاسعة عشرة العلاقات الدولية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد مواقفهما في المنظمات والهيئات والاتحادات والمؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالنشاط البحري والتنسيق بينهما عند الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذا الشأن بما يدعم أهداف هذه الاتفاقية كلما كان ذلك ممكناً.

### المادة العشرون اللجنة البحرية المشتركة

يهدف تطبيق هذه الاتفاقية وفي إطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور والتعاون وتركيز أصس التعاون الفني الشامل، وكذلك وضع ومتابعة برامج العمل المشتركة وتبادل المعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية وغير ذلك بمفوضية منتظمة، يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عنهما وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة بالتناوب بأحد البلدين في جلسة عادية، ويمكن استدعائها في جلسة استثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز ستين يوماً (٦٠) ابتداءً من يوم تسليم هذا الطلب، ويوافق على النظام الداخلي لهذه اللجنة طبقاً لمحض اتفاق يبرم بين ممثلي السلطات البحرية المختصة لكلا البلدين.

### المادة الحادية والعشرون الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقيات

- تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية كما يلي :-
- في الجمهورية اليمنية : وزارة النقل
  - في المملكة الأردنية الهاشمية : وزارة النقل

### المادة الثانية والعشرون دخول الاتفاقيات حيز التطبيق وتعديلها وأنها العمل بموجبها وتسوية الخلافات

(١) تخضع هذه الاتفاقية للموافقة عليها طبقاً للإجراءات القانونية المتبعة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين، وتصبح سارية المفعول في اليوم التالي لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين.

(٢) تسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ وتتجدد تلقائياً بعد هذه الفترة من سنة لأخرى وذلك ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابياً بالطرق الدبلوماسية برفضه في انتهاء العمل بها قبل مدة أشهر على الأقل من موعد انتهاء مدة سريانها.

هكذا من أهل



(ج) أية تعديلات أو اضافات الى هذه الاتفاقية يجب ان تتم كتابة بالطرق الدبلوماسية وان تكون بموافقة كلا الطرفين وتصبح التعديلات او الاضافات نافذة المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل واثاق التصديق عليها من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين .

(د) كل خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته ودياً على مستوى اللجنة البحرية المشتركة ، وان تعذر ذلك فمن خلال الطرق الدبلوماسية .

حررت هذه الاتفاقية في مدينة منـــــــــــــــــاء بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٥م من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليها ممثلا حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

عن حكومة الجمهورية اليمنية  
المهندس/ احمد محمد الاتسي  
وزير المواصلات

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
المهندس/ علي ابو الراغب  
وزير الصناعة والتجارة

### اتفاقية تعاون

الحقل البري الدولي للركاب والبضائع  
بين  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
و  
حكومة الجمهورية اليمنية

انطلاقاً من الروابط الاخوية القائمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية والمشار اليهما فيما بعد ( بالطرفين المتعاقدين ) ، ورغبة منهما في تعزيز وتنمية وتسهيل وتنظيم الحقل البري الدولي للركاب والبضائع بينهما ، وعبر بلديهما ، فقد اتفق على مايلي :-

### المادة الاولى

تسري احكام هذه الاتفاقية على الحقل البري الدولي للركاب والبضائع بين اراضي الطرفين المتعاقدين وعبر بلديهما بواسطة المركبات المسجلة في بلدي الطرفين المتعاقدين .

### المادة الثانية

- (أ) الاتفاقية :  
اتفاقية الحقل البري الدولي للركاب والبضائع بين الجمهورية اليمنية والمملكة الاردنية الهاشمية .
- (ب) التشريعات :  
القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بالحقل البري المفعول بها بين الطرفين المتعاقدين وأي قوانين وانظمة وتعليمات اخرى ذات علاقة بهذا الشأن .
- (ج) السلطة المختصة :

الوزير ، الوزير المسئول أو المشرع على تطبيق تشريعات الحقل البري أو أي تشريعات اخرى تتعلق بهذا الشأن في بلدي الطرفين المتعاقدين .

- (د) الحاقيل :  
شخص طبيعي أو معنوي مرخص بموجب تشريعات الطرفين المتعاقدين للقيام بالحقل البري الدولي للركاب أو البضائع أو كليهما .

- (هـ) مركبة الركاب :  
واسطة نقل بريه تدير بالطاقة مدفوعة ومرخصة رسمياً لنقل الركاب .

هكذا من الأصول

## (و) مركبة بخائع :

واسطة نقل برية مفردة أو تتكون من واسطة جر ومقطورة أو نمذ مقطورة مرتبطه بها تسير بالطاقة ممنوعة ومرخصه خصيماً لنقل البخائع .

## (ز) الخدمة المنتظمة للركاب :

النقل البري للركاب ، بواسطة مركبات مسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين بين عواصم بلديهما أو بين اية نقطتين بين اراضيها وفقاً لمسارات محددة وطبقاً لجداول زمنية وتعميمات نقل مقرره وموافق عليها مسبقاً من السلطات المختصة في بلدي الطرفين المتعاقدين .

## (ح) خدمة العبور المنتظم للركاب :

النقل البري للركاب بواسطة مركبات مسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين في رحلة تبدأ من نقطة في اراضي الطرفين المتعاقدين المسجلة فيه المركبة وتواصل رحلتها البرية عبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر دون معود أو نزول للركاب وتنتهي في نقطة من اراضي طرف ثالث .

## (ط) خدمة النقل السياحي :

النقل البري لمجموعة واحدة معينة من الركاب في مركبة واحدة معينة في رحلة سياحية تبدأ من نقطة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين المسجلة فيه المركبة وتواصل رحلتها في اراضي الطرف المتعاقد الآخر دون تحميل أو تنزيل أي راكب خلال الرحلة وتعود نفس المركبة محملة بنفس مجموعة الركاب الى البلد المسجلة فيه .

## (ي) النقل بالعبور للبخائع :

نقل البخائع بمركبات مسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين عبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر بين نقطتي بداية ونهاية تقعان خارج اراضي اي منهما .

## (ك) الدخول الفارغ :

دخول المركبة الفارغة المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين الى اراضي الطرف المتعاقد الآخر لنقل الركاب أو البخائع الى البلد المسجلة فيه المركبة أو لبلد ثالث .

## المادة الثالثة

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بموجب احكام هذه الاتفاقية ، للطرف المتعاقد الآخر بحرية مرور الركاب وامتعهم والبخائع التجارية ومركبات النقل المسجلة لديه فوق المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة في بلد كل منهما وفقاً لتشريعات وانظمة ولوائح البلدين .

## المادة الرابعة

- (أ) يوافق الطرفان المتعاقدان على تشغيل خطوط منتظمة لنقل الركاب بالحافلات بمعرفة شركة / مؤسسة أو أكثر من شركات / مؤسسات النقل البري للركاب لدى الطرفين المتعاقدين وفق ترتيبات تعاقدية تخضع لموافقة السلطات المختصة في بلد كل منهما .
- (ب) يسمح لمركبات نقل الركاب المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين بالقيام بعمليات خدمة العبور المنتظمة للركاب وخدمة النقل السياحي ، شريطة الحصول على إذن خاص من السلطة المختصة في بلد الطرف المتعاقد الآخر قبل القيام بالرحلة .

## المادة الخامسة

يسمح الطرفان المتعاقدان لمركبات نقل البخائع المسجلة لدى أي منهما ، بالقيام بعمليات النقل المباشر والنقل بالعبور للبخائع بين وعبر اراضيها .

## المادة السادسة

يسمح لمركبات الركاب والبخائع المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين بالدخول فارغة الى اراضي الطرف المتعاقد الآخر بقصد التحميل الى بلدها أو لبلد ثالث شريطة الحصول على موافقة مسبقة من السلطة المختصة في بلد الطرف الذي تبدأ فيه عملية النقل .

## المادة السابعة

يسمح لمركبات الركاب / البخائع المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب / البخائع في رحلة العودة الى بلدها ، بعد تفريغ حمولتها في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ، وفقاً لما تقرره لجنة التحقيق في هذا الخصوص بين البلدين .

## المادة الثامنة

لا يسمح لمركبات الركاب أو البخائع المسجلة لدى أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب أو البخائع بين اية نقطتين داخل اراضي الطرف المتعاقد الآخر الا بعد الحصول على إذن خاص من السلطات المختصة في ذلك البلد .

## المادة التاسعة

يخضع نقل الركاب أو البضائع من أراضي أي من الطرفين المتعاقدين إلى بلد ثالث لأذن خاص يمدد لهذا الغرض وفقاً للتشريعات الحارية في بلد الطرف المتعاقد الذي تبدأ فيه عملية النقل .

## المادة العاشرة

تجري أحكام التشريعات الحارية لدى الطرفين المتعاقدين على البضائع الممنوعة أو تلك التي تحتاج إلى إذن خاص بعبورها بالنقل المباشر أو بطريقة العبور ( الترانزيت ) وللسلطات المختصة في كلا الطرفين المتعاقدين أو تبادل المعلومات بشأنها .

## المادة الحادية عشرة

تعفى مركبات نقل الركاب والبضائع المسجلة لدى أحد الطرفين المتعاقدين من كافة الرسوم المفروضة على ممارستها للنقل البري الدولي للركاب والبضائع بين وغير أراضي الطرفين المتعاقدين .

## المادة الثانية عشرة

يخضع استيراد قطع القيار للفرق استبدال الأجزاء الثالثة عن حصول عطل في المركبة في أراضي الطرفين المتعاقدين للتشريعات الحارية في بلد الطرف المتعاقد الذي تدخل إليه قطع القيار .

## المادة الثالثة عشرة

يعفى القود الموجود في خزانات القود الاعتيادية للمركبة والمجهزة بها من قبل الصانع من الضرائب والرسوم الجبركية .

## المادة الرابعة عشرة

تجري التسويات المالية فيما يتعلق بعمليات النقل البري الدولي للركاب والبضائع بين الطرفين المتعاقدين بآلية عملية قابلة للتحويل مقبولة لدى المصرفين المركزيين للطرفين المتعاقدين وطبقاً للتشريعات الحارية في بلد كل منهما .

## المادة الخامسة عشرة

يخضع الطرفان المتعاقدان كافة الإجراءات اللازمة لتبسيط وتسهيل والإصرار في الإجراءات الجبركية والإجراءات الرسمية الأخرى المتعلقة بعمليات النقل البري الدولي للركاب والبضائع بينهما وبغيرهما خلال ساعات العمل الرسمية وما بعدها وفي أيام العطل الرسمية .

## المادة السادسة عشرة

أن ما يجري على البضائع العابرة من نقل من مركبة إلى أخرى بسبب الضرر وإعادة التغليف والتخزين المؤقت في مخازن الطرف الآخر لا يغير من طبيعتها العابرة على أن يتم ذلك بموافقة وتحت إشراف السلطات الجبركية للطرف المتعاقد الذي تتم لديه هذه العمليات .

## المادة السابعة عشرة

أ- يحق لأي من الطرفين المتعاقدين فتح مكتب له في أراضي الطرف الآخر وذلك لغرض القيام باستلام البضائع من مراكز الشحن والأفراق على عملية شحنها ، أو متابعة الإجراءات الجبركية والقيام بعمليات التخليص الخاصة بها وفقاً للتشريعات الحارية في بلد الطرف المتعاقد الآخر .

ب- يسمح للحاقلين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين بفتح مكاتب وتعيين وكلاء وطنيين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر طبقاً للتشريعات الوطنية لأداء الخدمات المتعلقة بتسهيل إجراءات تنفيذ عمليات نقل الركاب والبضائع في أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

## المادة الثامنة عشرة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالامتناع عن فرض القيود بشأن أوزان وأبعاد المركبات المسجلة لدى الطرف المتعاقد الآخر بخلاف القيود المفروضة فعلاً على المركبات المسجلة لديه . وعلى الحاقلين التابعين لأي منهما الالتزام بالتشريعات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر فيما يخص أوزان وأبعاد المركبات عند دخولها أراضي الطرف الآخر ، وفي حالة تجاوز أوزان أو أبعاد المقرر المقرره في أراضي الطرف المتعاقد الآخر يقتضي الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة .

## المادة التاسعة عشرة

في حالة قيام أي من الحاقلين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين بمخالفة أي من أحكام هذه الاتفاقية يجوز للطرف المتعاقد الذي وقعت المخالفة في أراضيه اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف وإبلاغ السلطات المختصة في بلد الطرف المتعاقد الآخر بها ارتكب من المخالفات والإجراءات المتخذة بحق المخالفين .

## المادة العشرون

يتوجب إجراء شتمين مسئولية تجاه الغير على المركبات المستكنة في النقل البري الدولي للركاب والبضائع بين أراضي الطرفين المتعاقدين أو عند عبور أراضي أحدهما طبقاً لتشريعات ذلك الطرف .

هكذا من الأصول



## المادة الحادية والعشرون

يلتزم الداخلون التابعون لأحد الطرفين المتعاقدين بالتشريعات المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الآخر أثناء قيادتهم للمركبات في أراضيهم ، وذلك فيما يتعلق بكافة الأمور التي لم يرد النص عليها في هذه الاتفاقية ، كما يلتزمون باحكام المواثيق والاتفاقيات الدولية التي يكون الطرفان المتعاقدان طرفين فيها .

## المادة الثانية والعشرون

يشترط بالمركبات المستخدمة في عمليات النقل البري الدولي ان تكون حائزة على الوشائق الدولية والضرورية ( تراب تكت ) او ( كارت دي باساج ) وما يصادفها بموافقة السلطات المختصة في بلدي الطرفين المتعاقدين او الوشائق الاخرى التي تتطلبها التشريعات الداخلية ، ويجب ان تكون لدى سائق المركبات ( رخص قيادة ) معترف بها من قبل الطرفين المتعاقدين ، كما يتوجب على الطواقم والمسافرين حيازة الوشائق الضرورية لعبور حدود الطرفين المتعاقدين .

## المادة الثالثة والعشرون

تشكل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين المتعاقدين تتولى تطبيق وضمان حسن تنفيذ هذه الاتفاقية ومعالجة القضايا الحاجية من تطبيقها ، تعقد اللجنة اجتماعاتها بالتناوب في كل من صنعاء وعمان كل ستة اشهر او بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين بهدف اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، وبعد اعتماد قرارات اللجنة من السلطات المختصة في البلدين تصبح ملزمة .

## المادة الرابعة والعشرون

تكون الجهة المسئولة من تنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي :-  
\* في الجمهورية اليمنية وزارة النقل  
\* في المملكة الاردنية الهاشمية وزارة النقل .

## المادة الخامسة والعشرون

يجوز تعديل هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين المتعاقدين وتصبح نافذة المعمول اعتباراً من تاريخ التبادل بالطرق الدبلوماسية للمذكرات المؤيدة للتطبيق عليها من قبل حكومتَي الطرفين المتعاقدين .

## المادة السادسة والعشرون

تخضع هذه الاتفاقية للموافقة عليها طبقاً للإجراءات التشريعية المتبعة في كل من بلدي الطرفين المتعاقدين ، وتصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين الذين يلي تاريخ استلام آخر إقرار بالطرق الدبلوماسية بالموافقة عليها .  
وتسري لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتتجدد تلقائياً من سنة الى اخرى ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الاخر كتابة برغبته في انهاءها قبل ستة اشهر على الاقل من موعد انتهاء مدة سريانها .

وقعت في مدينة صنعاء بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٥م

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
المهندس/ علي أبو الراغب  
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة الجمهورية اليمنية  
المهندس/ احمد محمد الانسي  
وزير المواصلات

هكذا من الأصول

اتفاقية تفاهمحول ايضاد الكوادر الطبية الاردنيةللمعمل في الجمهورية اليمنية والتتسيقفي مجال معالجة وتبادل الخبراتبينحكومة المملكة الاردنية الهاشمية2حكومة الجمهورية اليمنية

بناءً على التوسيات الواردة في محضر اجتماعات الدورة الثالثة للجنة العليا الاردنية اليمنية المشتركة التي عقدت في عام ١٩٩١م ، وتنفيذاً للمادة الحادية عشرة منه ( التعاون في مجال الصحة والدواء ) ، اتفقت وزارتا الصحة في البلدين الشقيقين على توقيع اتفاقية التفاهم التالية:-

البند الاول

١ - يقوم الجانب الاردني بايضاد الكوادر الطبية التي يحتاجها الجانب اليمني من اطباء اختصاصيين وعامين والكوادر الفنية الاخرى بطريق الاعارة من الكوادر العاملة في وزارة الصحة الاردنية والمشار اليهم فيما بعد ( المتعاقدون / المتعاقد ) للمعمل في المؤسسات الصحية في الجمهورية اليمنية وتحدد رواتبهم او مكافآتهم باتفاق يتم بين وزير الصحة في البلدين الشقيقين ،

٢ - اما الكوادر الاخرى من خارج وزارة الصحة الاردنية فيتم التعاقد معها من قبل وزارة الصحة اليمنية وفقاً للأنظمة المعمول بها في الجمهورية اليمنية لغايات المرتبات ويعتبروا حكماً مسؤولين بالبيدود الاخرى من هذه الاتفاقية .

البند الثاني

يقوم الجانب الاردني بايضاد فرق طبية متخصصة للمعمل في المستشفيات الرئيسية في المحافظات اليمنية حسب حاجة الجانب اليمني وعلى أن يعمل أول الفرق في هيئة مستشفى الفوره العام معفاء وتحدد المكافآت والفخرة الزمنية التي يلقونها كل فريق طبي باتفاق يتم بين وزير الصحة في البلدين الشقيقين ،

البند الثالث

مهمة الفرق الطبية او المتعاقدين تشمل في التعاون الوثيق مع نظرائهم في وزارة الصحة في الجمهورية اليمنية والقيام بالاعمال الموكولة اليهم في الاسكن التي تحددها وزارة الصحة اليمنية ، ولا يحق لهم العمل في اي مكان اخر باجر او بدون اجر وعدم ممارسة البحوث الطبية العلمية الا بعد اخذ موافقة مسبقة من وزارة الصحة بالجمهورية اليمنية .

البند الرابع

في حالة امالة اي من الفريق الطبي او المتعاقد بمرض يحتم ضرورة عودته الى المملكة الاردنية الهاشمية بموجب تقرير طبي صادر عن لجنة طبية معتمدة ، وفي هذه الحالة تتحمل وزارة الصحة اليمنية نفقات عودته الى الاردن وعائلته حسب البند الخامس من هذه الاتفاقية .

البند الخامس

تقوم وزارة الصحة في الجمهورية اليمنية بتوفير السكن للفرق الطبية او المتعاقدين خلال فترة عملهم بحيث يؤمن المتعاقد المتزوج بالسكن المناسب والمتعاقد العازب بالسكن المقرر لامشاله وتتضمن نفقات السكن اثمان المياه والمحروقات والكهرباء والاشاء اللازم وتأمين وسائل المواصلات من سكن المتعاقد الى مركز عمله المودة .

البند السادس

تقوم وزارة الصحة في الجمهورية اليمنية بتأمين تذاكر السفر للفريق الطبي او المتعاقد وعائلته ولخلائه من ابحاثه دون الشاخصه عشر على خط عمان - صنعاء - عمان لكل منه يلقونها في المعمل وعدد بداية العقد ، كما تؤمن الوزارة نفسها التذاكر عند انها العقد ، اما في حاله انتهاء العقد من قبل المتعاقد يسقط حقه بتذاكر السفر ، وعلى وزارة الصحة اليمنية تأمين نقل الفريق الطبي او المتعاقد من صنعاء الى مكان العمل الذي تقررره خارج صنعاء .

البند السابع

يعامل الفريق الطبي او المتعاقدون معاملة اقرانهم في الجمهورية اليمنية من حيث التمتع بالمطلات والاعفاء الرسمية ، وعلى المتعاقدين مراعاة القوانين والانظمة والعادات والتقاليد السائدة في الجمهورية اليمنية واحترامها .

البند الثامن

على الفريق الطبي او المتعاقدون والفراد عائلاتهم من الضرائب الحكومية والمحلية والرسوم اثناء فترة عملهم وكذلك مرتباتهم وامتعهم الشخصية عند دخولهم الى الجمهورية اليمنية وخروجهم منها .

البند التاسع

تلتزم وزارة الصحة في الجمهورية اليمنية بدفع رسوم الاقامة وتصريح العمل وشاخصة الدخول والخروج وضريبة المطار والتسجيل في الادارات والهيئات الحكومية .

هكذا من آخره

## البند العاشر

يستحق المتعاقد اجازة سنوية لمدة شهر عن كل سنة يقضيها في العمل مدفوعة الراتب واجازة مرضية لمدة (٢٥) يوماً في السنة مدفوعة الراتب بموجب قرار طبي معتمد من اللجنة المختصة وإذا رغب المتعاقد في قضاء اجازته في بلده تتحمل وزارة الصحة اليمنية تذاكر السفر له ولعائلته وثلاثة من ابناؤه دون الشاخصه عشرة ، كما يجوز جمع الاجازة السنوية سنتين بقرار مسبق من الادارة اليمنية المختصة وفي هذه الحالة تصرف له تذاكر السفر المستحقة له عن كل سنة .

## البند الحادي عشر

في حالة سفر اي من الفريق الطبي او المتعاقد في مهمة رسمية ضمن الجمهورية اليمنية بتكليف خطي يتم تأمين السكن والمواصلات والمعيشة وفقاً للقوانين والانظمة النافذة المعمول بها لنظرائهم من نفس الدرجة والاختصاص .

## البند الثاني عشر

يتمتع الفريق الطبي او المتعاقد بالمعالجة الطبية مجاناً اموة بزملائهم العاملين في المؤسسات الصحية اليمنية .

## البند الثالث عشر

يقوم الجانب اليمني من خلال وزارة الصحة واللجان الطبية العلاجية اليمنية وبالتنسيق والتعاون مع الملحقيات الصحية في سفارة المملكة الاردنية الهاشمية بتسهيل وتنظيم الخدمات المقدمة للمرضى اليمنيين المقرر ايفادهم للعلاج في المملكة الاردنية الهاشمية بالتنسيق مع سفارة الجمهورية اليمنية في عمان والملحقية الصحية اليمنية بها .

## البند الرابع عشر

يقوم الجانب الاردني بتوفير الامكانيات لتدريب اطباء يمنيون وكوادر طبية اخرى يتفق على اعدادها بين الجانبين في برامج التدريب والاقامة في مستشفيات وزارة الصحة بالمملكة الاردنية الهاشمية في كافة الاختصاصات التي يحددها الجانب اليمني على ان يقوم الجانب الاردني باعفاء الاطباء والكوادر الطبية الاخرى من رسوم التدريب ويتولى الجانب اليمني كافة النفقات الاخرى المترتبة على ذلك .

## البند الخامس عشر

يتم تبادل الزيارات بين المختصين في الوزارتين في المجالات الطبية والصحية والادارية والفنية وفق الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين

## البند السادس عشر

يقيم الطرفان التعاون بين المجلس الطبي الاردني والمجلس اليمني للاختصاصات الطبية في الجمهورية اليمنية

## البند السابع عشر

يقدم الجانب الاردني عشر منح علاجية مجانية سنوياً في مستشفيات وزارة الصحة الاردنية مع دراسة امكانية رفع عدد هذه المنح حسب الامكانيات المتوفرة وبموافقة الجانبين .

## البند الثامن عشر

- يغطي الدواء المنتج في اي من البلدين الاولوية في التداول والتسجيل .
- يتم دفع ثمن الدواء الذي يتم التعاقد على شراؤه من الانتاج الاردني بالدولار الامريكي .
- يغطي الجانب اليمني الدواء الاردني الاولوية في الشراء من خلال عطاءات القطاع العام في الجمهورية اليمنية كلما كان ذلك ممكناً .

## البند التاسع عشر

يقوم الجانبان بتبادل المعلومات والتشريعات في مجال الصحة العامة والبيئة وكذلك تبادل الخبراء في البلدين الشقيقين .

## البند العشرون

يقدم الجانب الاردني عدداً من المقاعد لاي تجاوز عددها خمسة عشر مقعداً سنوياً لتقبل فتيات يمنيات للدراسة في كليات التمريض والقبالة التابعة لوزارة الصحة العامة على ان يتحمل الجانب اليمني كافة النفقات المترتبة على ذلك باستثناء الرسوم الدراسية فتتحملها وزارة الصحة الاردنية .

## البند الحادي والعشرون

مدة الاتفاقية سنتان تبدأ بعد اقرارها من المراجع المختصة في البلدين الشقيقين ، وفي حالة حدوث اي معوقات قد تنشأ اثناء تنفيذ هذه الاتفاقية يتم تسييرها عن طريق التشاور والتفاوض الودي بين حكومتي البلدين الشقيقين .

تم التوقيع عليها في مدينة صنعاء بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ م  
من نسختين امليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس القوة القانونية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

د/ عارف البطاينة

وزير الصحة

عن حكومة الجمهورية اليمنية

د/ نجيب سعيد غانم

وزير الصحة العامة

هكذا من الأصول



اتفاق تعاون  
في مجال شؤون الأمن العام والداخليه  
بين حكومتى  
المملكة الاردنيه الهاشميه  
و  
الجمهورية اليمنية

ان حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة المملكة الاردنيه الهاشميه ، ممثلتين  
بوزارتي الداخليه في البلدين الشقيقتين ( ويشار اليهما فيما بعد بـ «الطرفين» ) .  
انطلاقاً من الروابط الاخوية التي تجمع شعبيهما ،  
وتعزيزاً لعلاقات التعاون القائم بينهما ، وتوسيع مجالاتها بما يخدم  
مصالحهما المشتركة .  
وحرصاً منهما على تحقيق اكبر قدر من التعاون بين وزارتي الداخليه في كلا  
البلدين الشقيقتين ،  
فقد اتفق الطرفان ، بموجب هذا الإتفاق ، على التعاون في المجالات التالية :-

المادة (١)  
في مجال مكافحة المخدرات

- ١- يتعاون الطرفان على مكافحة الإتجار والامتثال غير المشروع للمواد المخدرة ، والمؤثرات العقلية والزراعة غير المشروعة للنباتات المنتجة للمواد المخدرة وإحكام الرقابة على التجارة المشروعة لهذه المواد والمؤثرات لمنع أساءة استعمالها ، والسيطرة على تصنيعها ونقلها واستيرادها وتصديرها وتداولها .
- ٢- يتم تحديد مايعتبر من المواد المخدرة والنباتات المنتجة لها والمؤثرات العقلية الى التشريعات الداخليه للدولتين الشقيقتين .
- ٣- يقوم الطرفان بإشعار كل منهما الآخر على وجه السرعة بمرتكبي الإتجار والامتثال غير المشروع للمخدرات أوالمؤثرات العقلية ، وتسهيل اجراءات تسليم المتهمين في قضايا المخدرات الى الطرف الآخر الذي ارتكبت الجريمة على اقلية .
- ٤- تقوم وزارة الداخليه في المملكة الاردنيه الهاشميه بتزويد وزارة الداخليه في الجمهورية اليمنية بالخبرات والبحوث والدراسات والخبراء وأية وسائل اخرى من شأنها تحسين الاداء ورفع كفاءة العاملين في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في الجمهورية اليمنية .

المادة (٣)  
في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة

يتخذ الطرفان التدابير اللازمة للحيلولة دون قيام تنظيم حركات ارهابية داخل حدود أي من البلدين يستهدف الأمن لمواطني الطرفين ، كما يقوم كل طرف بتزويد الطرف الآخر بجميع المعلومات والوثائق المطلوبة المتعلقة بخواتم الإرهاب التي تمس أيًا من البلدين .

المادة (٣)  
في مجال مكافحة تهريب وترويج العقده

يتبادل الطرفان المعلومات المتعلقة بعمليات تهريب وترويج العقده ويتبادلان المعلومات عن الأشخاص الذين لهم علاقة بهذه العمليات .

المادة (٤)  
في مجال تسليم المجرمين والمحكومين

يعمل الطرفان على تعزيز التعاون بينهما في مجال تسليم المتهمين والمحكومين في إطار الاتفاقيات العربية والدولية الخافذة المعمول بها في هذا السياق .

المادة (٥)  
في مجال التدريب والتأهيل

- ١- تعمل وزارة الداخليه في المملكة الاردنيه الهاشميه على تقديم العون والمساعدة لوزارة الداخليه في الجمهورية اليمنية في مجال اعداد وتأهيل كوادر الأمن العام من خلال اشراكهم في دورات تعقد في الاردن ، وإرسال الخبراء والمدرسين والفنيين الى اليمن لإطلاعهم على التجارب الاردنيه في المجالات المتعمده في مكافحة الجريمة وكيفية التعامل معها بمختلف مراحلها وصولاً الى تحقيق الأمن الشامل ، وتوفير الطمانينه للمواطن .
- ٢- تقيم وزارة الداخليه في الجمهورية اليمنية لوزارة الداخليه في المملكة الاردنيه الهاشميه خمسة مقاعد للدراسات العليا في العلوم الشرطية كل عام دراسي .
- ٣- تتمثل وزارة الداخليه في المملكة الاردنيه الهاشميه على تجميع مقاعد للموظفين من قبل وزارة الداخليه اليمنية للتدريب على استخدامات الحاسوب المختلفة في الدورات التي تنعقد في وزارة الداخليه الاردنيه للولايات الامنية

هكذا من الأصول

٤- ان وزارة الداخلية في الاردن على استعداد لتأهيل وتدريب محتسبي الامن العام في وزارة الداخلية اليمنية في مجالات الرماية وركوب الخيل والمناجاة بها وفي فنون الرياضة المختلفة .

#### المادة (٦) الادارة التنظيمية

ان وزارة الداخلية في المملكة الاردنية الهاشمية على استعداد لاطلاع نظيرتها في الجمهورية اليمنية على القوانين والانظمة والتعليمات والاساليب التنظيمية المعمول بها في وزارة الداخلية الاردنية ، وبالكيفية التي تطلبها وزارة الداخلية اليمنية ، سواء من خلال افراد موظفيها للتدريب في الاردن أو ارسال خبراء ومختصين للجمهورية اليمنية .

#### المادة (٧) لجنة المتابعة

تشكل لجنة متابعه لتنفيذ هذه الاتفاقية برئاسة احد المختصين بعيده وزير الداخلية في كل من البلدين تلتزم دورياً كل عام بالتدوير في كل من عمان ومغما

#### المادة (٨) نفاذ الاتفاق

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ تبادل الطرفين لوثائق التصديق عليه ، وفقاً للاجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين .

حرر بمغما بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس القوة القانونية .

عن حكومة الجمهورية اليمنية  
عبد ركن/ حسين محمد حرب  
وزير الداخلية  
عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
سلالة حماد  
وزير الداخلية

#### البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الشباب والرياضة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية للعوام من ٩٥ - ٩٦ - ٩٧م

توطيداً للعلاقات الاخوية الحميمة بين البلدين الشقيقين الاردني واليمني وانطلاقاً من المعاني التي عبر عنها الاتفاق الثقافي والتربوي المبرم بين البلدين والموقع في عمان في ١٩٧٦/٩/١١م .  
فقد اتفق الجانبان الاردني واليمني على هذا البرنامج التنفيذي للتبادل الرياضي والشبابي للعوام ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧م وفق مايلي :

- ١- العمل على تنسيق وتوحيد المواقف في الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات الشبابية والرياضية على المستوى القومي والقاري والدولي.
- ٢- تبادل المعلومات والوثائق والافلام في المجالات المتعلقة بأنشطة الشباب والرياضة والطب الرياضي والكتليات والمخاض الخاصة باعداد الكوادر الفنية والرياضية .
- ٣- الاطلاع على تجارب البلدين وخبراتهم في مجالات اعداد الكوادر الفنية الشبابية والرياضية .
- ٤- تبادل الزيارات الاستطلاعية لقادة ومسؤولي الشباب والرياضة في مختلف قطاعات الوزاره والهيئات الرياضية والاولمبية والاندية والاتحادات الرياضية والمشرفين على ادارة المنشآت الرياضية للاطلاع على التجارب والخبرات الموجودة لدى الطرفين .
- ٥- تبادل الزيارات الاستطلاعية لقادة ومسؤولي قطاع الشباب والكشافه والمرشدهات للاطلاع على تجارب وخبرات البلد الاخر ويتم ذلك بموافقة الطرفين عبر القنوات الرسمية .
- ٦- مشاركة الكشافه والمرشدهات والشباب في المعسكرات الميفية والعمل الشبابي التي تنام في البلدين ويتم ذلك عبر القنوات الرسمية .

هكذا من الشاهل

٧- تبادل زيارات المنتخبات الوطنية والفرق الرياضية في الألعاب المختلفة ويتم ذلك عبر القنوات الرسمية .

٨- الاستفادة من المنتخبات الرياضية لدى البلدين عدد اعداد المعسكرات التدريبية للمنتخبات الوطنية استعدادا للمسابقات والبطولات العربية والقارية والدولية ويتفق على المواعيد قبل ذلك بوقت كاف عبر القنوات الرسمية .

٩- يتحمل كل جانب تكاليف وبدل سفر وفده من بلده الى البلد المضيف وبالعكس .

١٠- يتحمل البلد المضيف الإقامة والاعاشة والمواسلات الداخلية والرعاية الطبية واعداد البرنامج اللازم للزيارة .

١١- يتم اعداد برنامج عمل للأنشطة السخوية من قبل الطرفين ويتم مناقشته عبر القنوات الرسمية لدى البلدين من اجل التنفيذ .

١٢- يعمل بهذا البرنامج للاعوام ١٩٩٥/٩٦/٩٧ م ، ويكون قابلاً للتجديد بناءً على رغبة الطرفين .

تم التوقيع على هذا البرنامج في يوم الاحد بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ م بمدينة مدينا .

عن حكومة الجمهورية اليمنية

د/عبد الوهاب راجح

للمر الشباب والرياضة

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الكريم الكباريتي

للمر الخارجية

البرنامج التنفيذي  
للتعاون في مجال التريبة والتعليم  
والتعليم العالي والبحث العلمي

بين  
المملكة الأردنية الهاشمية

٢  
الجمهورية اليمنية  
للاعوام ١٩٩٥-١٩٩٨ م

توطيدا للعلاقات الثقافية والتربوية القائمة بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية ، وتنفيذاً للاتفاقية الثقافية والتربوية المبرمة بين البلدين الشقيقين والموقعة في عمان في ١١/٩/١٩٧٦ م .  
اتفق الجانبان على البرنامج التنفيذي في مجال التريبة والتعليم ، والتعليم العالي والبحث العلمي للاعوام ١٩٩٥-١٩٩٨ م .

أولاً: في مجال التريبة والتعليم :

المادة الاولى

- ١- تزود وزارة التريبة والتعليم في المملكة الاردنية الهاشمية وفق امكانياتها عددا من الممارين للمرحلتين الامدادية والثانوية وذلك حسب احتياجات وطلب الجانب اليمني ( وفقاً لشروط الامارة الملحقه بهذا البرنامج ) .
- ٢- تقدم وزارة التريبة والتعليم الاردنية التسهيلات الممكنة للجانب الامارات والتعاقدات اليمنية لانجاز المهام المتعلقة بتوفير بعض احتياجات الجمهورية اليمنية من المدرسين عن طريق التعاقد .

المادة الثانية

يقدم الجانب الاردني عدد من الدورات التدريبية للجانب اليمني ويتفق على النواظير والتسهيلات المتعلقة في تنفيذ التدريب في حجه بالطرق الرسمية .

المادة الثالثة

يشجع الجانبان تبادل زياره الوفود التربوية بين الجانبين خلال مدة سريان هذا البرنامج للاطلاع وتبادل الخبرات .

المادة الرابعة

يشجع الجانبان تبادل المفاهيم والكتب المدرسية والبرامج والمواد والوسائل التعليمية وبرمجيات الحاسوب والوثائق والخرائط التي تصدر عنهما بناءً على طلب الجانب الاخر .

هكذا من الأصول



المادة الخامسة

يشجع الجانبان على تبادل التجارب والخبرات بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها فيما بينهم وذلك في مجالات محو الامية وتعليم الكبار ، اعداد الافلام والبرامج التعليمية ، انتاج برامجيات الحاسوب ، التعليم المهني واية مجالات بناء على طلب الجانب الاخر

المادة السادسة

يشجع الجانبان تبادل الدعوات للمختصين في البلدين في الندوات والمؤتمرات العلمية والتربوية التي يعقدها الجانب الاخر .

المادة السابعة

يقوم الجانبان بتسهيل عملية قبول وتسجيل الطلاب في كلا البلدين في مدارس التعليم العام .

المادة الثامنة

يعمل الجانبان على تطوير التعاون بين مركز البحوث والتطوير التربوي بالجمهورية اليمنية ونظائره في المملكة الاردنية الهاشمية  
ثانياً: في مجال التعليم العالي والبحث العلمي :

المادة التاسعة

يخضع الجانب الاردني للجانب اليمني ثلاثين منحة دراسية جامعية وفقاً لشروط القبول المعمول بها في الجامعات الاردنية وذلك في التخصصات التالية:

التخصص	عدد المنح
طب بشري	مختتان
طب اسنان	ثلاث منح
هندسة	اثنى عشر منحه
حاسب الي	خمس منح
صيدله	مختتان
مختبرات	مختتان
تربية رياضية	مختتان
فنون	مختتان

المادة العاشرة

يخضع الجانب الاردني خمسين مقعداً في الجامعات الاردنية وفقاً لشروط القبول المعمول بها في الجامعات الاردنية منها عشرة مقاعد في الهندسة التطبيقية وبقيتها المقاعد يتم الاتفاق عليها بالتنسيق بين الوزارتين ويتم دفع الرسوم بالنقد الاردني .

المادة الحادية عشره

يخضع الجانب الاردني للجانب اليمني تسعة عشر مقعداً للدراسات العليا في الجامعات الاردنية ويتم تحديد التخصصات بالاتفاق بين الوزارتين وفي ضوء شروط القبول المعمول بها في الجامعات الاردنية .

المادة الثانية عشره

يرحب الجانب الاردني بتلبية احتياجات الجانب اليمني لقبول الطلبة في المعاهد المتوسطة (كليات المجتمع) طبقاً لشروط القبول المعمول بها في هذه المعاهد.

المادة الثالثة عشره

يخضع الجانب اليمني للجانب الاردني عشرين منحة دراسية جامعية وفقاً لشروط القبول المعمول بها في الجامعات اليمنية وذلك في التخصصات التالية:

التخصص	عدد المنح
طب بشري	مختتان
هندسة	ثمان منح
صيدله	مختتان
علوم	مختتان
اداب	مختتان
تجاره	اربع منح

المادة الرابعة عشره

يخضع الجانب اليمني للجانب الاردني خمسين مقعداً في التخصصات المختلفة ويتفق عليها بين وزارتي التعليم العالي في البلدين وحسب شروط القبول المعمول بها في الجامعات اليمنية ويتم دفع الرسوم بالريال اليمني

المادة الخامسة عشره

تخضع كليات العلوم التربوية في الجامعات الاردنية ثلاثين مقعداً للدراسة في التخصصات التالية :

- تخضع معلم المد
- تخضع معلم المجال

المادة السادسة عشر

- (أ) يشجع الجانبان توقيع اتفاقيات تعاون وثاني بين الجامعات اليمنية والأردنية تتضمن مختلف أوجه التعاون الأكاديمي والبحثي بما لا يتعارض واحكام هذا البرنامج والقوانين المرعية في البلدين
- (ب) يؤكد الجانبان على ضرورة ان تشمل اتفاقيات التعاون الخشائيه الاخذ بنظام الاشراف المشتركة على طلاب الدراسات العليا (ماجستير ، دكتوراه).
- (ج) يشجع الجانبان التعاون المباشر بين الجامعات والكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي في كلا البلدين بما في ذلك عقد اتفاقيات خشائيه .
- (د) يشجع الجانبان تبادل المطبوعات والمنشورات والكتب التي تصدر في كلا البلدين في مجال التعليم العالي .
- (هـ) يشجع الجانبان تبادل الكتب والمناهج والخطط التعليمية تبهيدا لمعادلة الشهادات التي تمنحها الجامعات والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي في كلا البلدين .

المادة السابعة عشر

- (أ) يعمل الجانبان على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين جامعات البلدين في مجال البحث العلمي.
- (ب) يتبادل الجانبان الخبرات والمعلومات بين مراكز ووحدات البحث العلمي في جامعات البلدين .
- (ج) يشجع الجانبان تسهيل قيام اعضاء هيئة التدريس لغفاء فترة التفرغ العلمي في المؤسسات الجامعية والبحثية التابعة لوزارة التعليم العالي في كلا البلدين

المادة الثامنة عشر

يزود الجانب الاردني الجانب اليمني بالخبرات الضرورية في مجال ارساء نظام التعليم التخصمي في اليمن

المادة التاسعة عشر

يؤكد الجانبان على تطوير وتعزيز العلاقات الثقافية والعلمية بين البلدين الشقيقين وتلبية متطلبات بعضها ايحيا ظهرت الحاجة والضرورة وحسب امكانيات الجانبين .

المادة العشرون

يوافق الجانبان على قيام وفد من وزارة التعليم العالي في كلا البلدين بزيارة متبادله مرة كل عام لمتابعة تنفيذ البرنامج وتبادل الخبرات على ان يتم تحديد مواعيد الزيارات المتبادله عبر القنوات الرسمية .

المادة الواحدة والعشرون

يعمل الجانبان على تبادل التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي اليمنييه وجامعة آل البيت فيما يتعلق بالمخطوطات والوثائق .

المادة الثانية والعشرون

يعمل الجانبان على تبادل التعاون بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية اليمنية وجامعة آل البيت وبخاصة المعهد العالي للفنون والمباراة الاسلاميه لتوثيق التراث اليمني .

المادة الثالثة والعشرون

يقوم الجانب اليمني بتخصيم بعثات على نفقة الحكومة اليمنية اذا رغبت للطلبة اليمنيين الراغبين في الدراسة في جامعة آل البيت لمرحلتي البكالوريوس والماجستير

المادة الرابعة والعشرون

يخصم الجانب اليمني للجانب الاردني مقعدا واحدا للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه ) في كل تخصم موجود في الجامعات اليمنية .

ثالثاً: احكام عامه:المادة الخامسة والعشرون

يمكن للجانبين المتماقدين اضافة أنشطة اخرى على هذا البرنامج وذلك بعد الاتفاق عليها بالطرق الرسمية .

المادة السادسة والعشرون

- الاحكام العامة المتعلقة بزيارات الوفود التربوية :
  - يتحمل الجانب المرسل نفقات سفر وفوده نهائيا وايابا .
  - يتحمل الجانب المستقبل نفقات الاقامة ( طعام + سكن ) في فنادق مناسبة والتحتلات الداخليه لامضاء الوفد حسب برنامج الزيارة .
- كما يؤمن الجانب المستقبل العلاج في حالات المرض الطارئة لامضاء الوفد.

هكذا من الأصول

المادة الخامسة والعشرون

تشكل لجنة من كلا البلدين تجتمع مرة واحدة على الأقل كل عام في عاصمة أحد البلدين بالتناوب لمتابعة مستوى تنفيذ هذا البرنامج وبحث ما يستجد من افاق جديدة للتعاون وادخال اية تعديلات او اضافات يتم الاتفاق عليها بين البلدين .

المادة الثامنة والعشرون

يعتبر هذا البرنامج ساري المفعول فور توقيعه ، وتم التوقيع على هذا البرنامج في مدينة صنعاء يوم الاحد تاريخ ١٩٩٥/٦/١٨ م . من نصحتين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس القوة القانونية .

عبد علي القباطي  
وزير التربية والتعليم  
بالجمهورية اليمنية

د/رائد السعدود  
وزير للتعليم العالي  
بالمملكة الأردنية الهاشمية

هكذا من الأصول

برنامج تنفيذي  
للتعاون الثقافي والسياحي  
بين  
المملكة الأردنية الهاشمية  
و  
الجمهورية اليمنية  
للعوام ١٩٩٥ م / ١٩٩٧ م

تميزاً للعلاقات الثقافية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية .  
وانطلاقاً من المعاني التي عبر عنها الاتفاق الثقافي والتربوي المبرم بين البلدين والموقع في عمان بتاريخ ١٩٧٦/٩/١١ م .  
فقد اتفق الجانبان في البرنامج التنفيذي في مجالات الثقافة والسياحة والاشارة للعوام ١٩٩٥ م - ١٩٩٦ م - ١٩٩٧ م ، على مايلي :

الخطوات :-

- ١- يتبادل الجانبان الكتب والمطبوعات الثقافية والفهارس وسور المخطوطات والابحاث والوثائق التاريخية .
- ٢- يشجع الجانبان التعاون بين قُطّاب البلدين وهيئاتهم واتحاداتهم وروابطهم
- ٣- يقيم الجانبان اقامة معارض للكتب والفنون التشكيلية في كلا البلدين بقصد التعرف على مظاهر الحضارة في البلدين الحقيقيين ويتم الاتفاق على التفاصيل في حينه وبالطرق الرسمية قبل وقت كافٍ .
- ٤- يشجع الجانبان المشاركة في المهرجانات المسرحية المقامة في كلا البلدين ، كما يشجعان زيارات الوفود المسرحية والخبراء المسرحيين لتبادل الخبره والاطلاع على منجزات كلا البلدين في هذه المجالات .
- ٥- يشجع الجانبان التعاون بين المؤسسات الفنية في مجال ثقافة الطفل وتشمل اداب الاطفال ومسرح الدمى والموسيقى والفنون التشكيلية .
- ٦- يشجع الجانبان المشاركة في الندوات والملتقيات الثقافية التي تنظم في كلا البلدين .
- ٧- يستقبل كل من البلدين وفدًا ثقافيًا من البلد الآخر مكونًا من ثلاثة اشخاص لمدة اسبوع سنويًا ويتم ترتيب ذلك بالطرق الرسمية .
- ٨- يتعاون الجانب الاردني مع الجانب اليمني بتقديم دوارت قميرة في مجال توثيق المعلومات والتصنيف والفهرسة ، ويتم ذلك بالطرق الرسمية وبحسب الامكانيات المتاحة .
- ٩- يشجع الجانبان اقامة اسابيع ثقافية في كلا البلدين ويتفق بشأنها بالطرق الدبلوماسية .
- ١٠- يعمل الجانبان على تحسين المواعد الثقافية بينهما في المنطلقات والمؤتمرات العربية والآقليمية والدولية .



## ثانياً: الاشارة:

- ١- يشجع الجانبان التعاون في تبادل المعلومات في مجال التحقيق عن الآثار وترميم المباني الاثرية وتنظيم المتاحف وتبادل الزيارات للمختصين في هذه المجالات .
- ٢- يشجع الجانبان إقامة معارض التراث الاثري والفنون الشعبية في كلا البلدين .
- ٣- يشجع الجانبان تبادل الدوريات والمنشورات التي تصدر عن بلديهما في مجال الآثار .
- ٤- يتبادل الجانبان الخبرات في مجال المحافظة على المدن التاريخية .
- ٥- يدعم الجانب الاردني الجانب اليمني في اطار المحافظة على المدن التاريخية اليمنية في المؤتمرات الدولية .

## ثالثاً: السياحه :-

- ١- يعمل الجانبان على تعزيز وتنشيط السياحه بين البلدين من خلال برامج تسويقية مشتركة وإقامة معارض سياحية في كلا البلدين ، وعقد لقاءات دورية لوكلا السياحه في البلدين الشقيقين .
- ٢- يتبادل الجانبان الوفود السياحية ، ويتم تحديد ذلك بالطرق الرسميه .
- ٣- يشجع الجانبان السياحه العلاجيه وذلك للاستفادة من الخدمات والمرافق السياحيه العلاجيه المتوفره في كلا البلدين .
- ٤- يقوم الجانب الاردني بتوفير فرص تدريب للكوادر اليمنية في مجال الفنون والاداء السياحيين ويتفق عليها بالطرق الرسميه .
- ٥- يتبادل الجانبان الخبرات في مجالات الحرف التقليديه السياحيه .
- ٦- يشجع الجانبان الاستثمارات وإقامة المشاريع السياحيه المشتركه في كلا البلدين .
- ٧- يتبادل الجانبان الخبرات والدراسات في مجال تطوير العمل السياحي .

## الشروط العامه :

- ١- الوفود الرسميه :
- يتحمل الجانب الممرل نفقات السفر ذهاباً واياباً .
- يتحمل الجانب المستقبل نفقات الاقامة والتحفلات الداخليه
- ٢- مدة البرنامج :
- يعمل بهذا البرنامج خلال مدة سريانه ويكون قابلاً للتجديد بناءً على رغبة الجانبين . قرر في مئةاء بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ م .

## عن حكومة الجمهورية اليمنية

يحيى حسين العرشي

وزير الثقافه والسياحه

## عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس/ سمير حياثله

وزير الثقافه

## تعديل رسوم التصنيفين الاول والثاني من الجدول الملحق بقانون الحرف والصناعات

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٧-١٩٩٥ بالاستناد الى المادة ٧- من قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ الموافقة على اجراء التعديلات المبينة تالياً على التصنيفين الاول والثاني من جدول الحرف والصناعات الملحق بقانون الحرف والصناعات وذلك على النحو التالي على ان يعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية : -

اولاً: تعديل الرسوم على معامل السجائر والتبغ والتبناك والسموط ومستودعاتها ( الصنف الاول ) بحيث تصبح الرسوم على النحو التالي : -

الدرجة الاولى الرسوم بالدينار	الدرجة الثانية الرسوم بالدينار	
١١٢	١٠٦	١- رخصة معمل التبغ
٢٧	٢١	٢- رخصة معمل التبناك
٢٧	٢١	٣- رخصة معمل السموط
٢٧	٢١	٤- رخصة مستودع معمل التبناك
٢٧	٢١	٥- رخصة مستودع معمل التبغ
٢٧	٢١	٦- رخصة مستودع معمل السموط

ثانياً: تعديل الرسوم على رخص مصانع ومعامل المشروبات الروحية وأمكن بيعها ( الصنف الثاني ) بحيث تصبح الرسوم على النحو التالي : -

## الرسوم بالدينار

٢٢

- ١- مصانع البيرة ومصانع ومعامل الخمير وسائر المشروبات الكحولية والخمره .
- ٢- المحال المرخصة لبيع المشروبات الروحية ( الخمرات والحانات ) : -

١- رخص السكرات لاستهلاكها داخل المحل او خارجه .

١- المطاعم والفنادق والمقاهي التي يوجد فيها مطاعم :

درجة اولى الرسوم بالدينار	درجة ثانية الرسوم بالدينار	درجة ثالثة الرسوم بالدينار	
٣٧	٢٣	٢٩	١- مبان
٢٤	٢٠	١٦	٢- الاماكن الاخرى
٢- الفنادق التي لا يوجد فيها مطاعم : -			

درجة اولى الرسوم بالدينار	درجة ثانية الرسوم بالدينار	درجة ثالثة الرسوم بالدينار	
٣٧	٢٢	١٩	١- مبان
١٨	١٤	١٠	٢- الاماكن الاخرى

هكذا من أهل

## ٣ - الاماكن الاخرى :-

درجة اولى الرسم بالدينار	درجة ثانية الرسم بالدينار	درجة ثالثة الرسم بالدينار
٢٠	١٦	١٢
١٦	١٢	٨

ب - رخص بيع السكرات للاستهلاك خارج المحل :-

درجة اولى الرسم بالدينار	درجة ثانية الرسم بالدينار	درجة ثالثة الرسم بالدينار
٢٠	١٦	١٢
١٤	١٠	٦

درجة اولى الرسم بالدينار	درجة ثانية الرسم بالدينار	درجة ثالثة الرسم بالدينار
١٧	١٣	٩
١٣	٩	٥
١٢ر٥	٨ر٥	٤ر٥
١٥	١١	٧

ثالثا : اضافة الحرف التالية الى آخر جدول الحرف والصناعات - الصنف الثاني - بحيث تصبح الرسوم على النحو التالي :-

الرسم بالدينار
٣
٢٥

- ١ - رخصة مصنع للروائح والزيوت العطرية وتقطير مياه الازهار والمياه المعدنية .
- ٢ - بيع التبغ ومشتقاته :-
- ١ - تاجر الجبله .

## اتفاقية

## بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومصنع النجمة للمضادات الحيوية

تسايين :

- ١ - معالي وزير الصناعة والتجارة ممثلا لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - مصنع النجمة للمضادات الحيوية .

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٨٣ الصادر بتاريخ ١٤-١-١٩٧٩ المتضمن الموافقة على عقد اتفاق بين الحكومة ممثلة بوزير الصناعة والتجارة فريقا اولاً وشركات الادوية فريقا ثانياً والى كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٢-١١-٤٠٩١٧ بتاريخ ٤-٧-١٩٩٥ والمتضمن الموافقة على عقد اتفاقية على قرار الاتفاقيات المعقودة بين المصانع المحلية للادوية وبين الحكومة . وتفويض معالي وزير الصناعة والتجارة بتوقيع الاتفاقية نيابة عن الحكومة ومعدير الصنع ممثلاً عن المصنع .

اتفق الفريقان على ما يلي :-

اولاً - تعني كلمة المواد المشمولة باحكام هذه الاتفاقية جميع المواد التي يستوردها الفريق الثاني من الانواع التالية :-

- ١ - المواد الكيميائية الأولية التي تدخل في صناعة الادوية البشرية والبيطرية .
- ٢ - الآلات والمكينات الثابتة اللازمة لصنع العلاجات وتعبئتها .
- ٣ - مواد التغليف المعدة خصيصاً لتعبئة منتجاتها وحفظها .
- ٤ - الاجهزة والمعدات اللازمة لمختبرات ضبط الجودة والنوعية والبحث والتطوير شريطة الموافقة المسبقة لوزارة الصناعة والتجارة ، وزارة الصحة ، ووزارة الزراعة .

ثانياً :- يلتزم الفريق الثاني ببيع منتجات مصنعة بالاسعار التي تحدد بموافقة وزارة الصحة .

ثالثاً : يستصدر الفريق الاول قراراً باعفاء المواد المشار اليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم والضرائب الاخرى باستثناء ضريبة الجامعة الاردنية وذلك بالكميات والمواصفات التي تحدد بتوصية مسبقة من وزارتي الصناعة والتجارة والصحة وذلك ضمن الشروط والتحفيزات التي تقررها وزارة المالية - الجمرك .

رابعاً - يتعهد الفريق الثاني بان لا يستعمل المواد المعفاة الا في انتاج العلاجات الخاصة به وفي حالة مخالفة هذا الشرط وبيع اي قسم من المواد المعفاة او التخلي عنه قبل تصنيعه حسب احكام هذا الاتفاق وكذلك في حالة مخالفة الفريق الثاني لاي حكم من احكام قانون الجمارك السرية المعمول او شروط وزارة المالية - وتحفظاتها فانه يتعهد بدفع كافة الرسوم والضرائب التي اعفيت فيها تلك المواد بالاضافة الى الغرامات القانونية التي تتوجب عليها استناداً لقانون الجمارك او اي قانون اخر وتخضع قيوده وسجلاته في كل وقت لمراقبة وزارة المالية الجمارك للتثبت من عدم مخالفة هذا الاتفاق .

خامساً - يحق للفريق الاول الفاء هذه الاتفاقية في اي وقت يراه .

وقعت هذه الاتفاقية في : ٢٣-٧-١٩٩٥ م .

الفريق الثاني  
مدير مصنع النجمة للمضادات الحيوية  
زياد عيسى

الفريق الاول  
وزير الصناعة والتجارة  
المهندس علي ابو الرغيب

هكذا من اذعول